المحاضرة الأولى

تعريف الجرد :

الجرد مجموعة عمليات ختامية تهدف إلى استخراج القيمة الدفترية للرصيد لمختلف الحسابات تمهيدا لتحديد نتيجة أعمال المنشأة الاقتصادية عن فترة زمنية، ووضع ميزانية صحيحة وشاملة تبين المركز المالي الحقيقي للمنشأة بتاريخ معين.

وألزمت القوانين المنشآت الاقتصادية أن تمسك وتنظم دفتر الجرد والميزانية مرة على الأقل في كل سنة.

ودفتر الجرد والميزانية هو دفتر يحتوي على محاضر الجرد الفعلي للأصول وصورة عن مركز المنشأة المالي، إذ تدون فيه في نهاية السنة المالية قوائم بجميع أصول المنشأة المنقولة والثابتة، وقوائم منفصلة بما للمنشأة أو عليها من الديون، كما تثبت فيه صورة الميزانية العامة.

زمن الجرد والدورة المالية :

نظراً لكون حياة المنشآت الاقتصادية طويلة نسبياً، اقتضت الحاجة إلى تقسيم حياة المنشأة إلى فترات زمنية متساوية، تجرى في نهاية كل فترة عملية الجرد وإعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية.

يطلق على تلك الفترات "الفترة المحاسبية المالية" أو "الدورة المالية".

جرى العرف المحاسبي أن تكون الدورة المالية سنة كاملة.

طرق الجرد :

هناك طريقتان للجرد :

١- **الجرد الحسابي:** يعني التأكد من صحة الحسابات بمراجعة التسجيل والترحيل من واقع المستندات يتم إجراء التسويات الجردية مطابقة بين الأرصدة الظاهرة في الحسابات بدفتر الأستاذ وميزان المراجعة مع نتائج الجرد العملي (الفعلي).

٢- **الجرد العملي:** ويسمى الجرد الفعلي، ويتم بعيداً عن الدفاتر المحاسبية ويهدف إلى حصر أصول المنشأة وخصومها وإحصائهما بصورة مادية بالقيام بعمليات القياس والعد والوزن ثم تقويمهما وذلك بإعداد قوائم جرد منفصلة لكل نوع من الأصول والخصوم .

الفروض والمبادئ المحاسبية :

أدى التطور المحاسبي عبر الزمن إلى ظهور العديد من الفروض الأساسية التي يعمل المحاسب من خلالها.

وتشكل هذه الفروض الإطار العام للإجراءات المحاسبية وهي بذلك تؤثر في النتائج النهائية لعمل المحاسب، ولابد من التمييز منذ البداية بين الفروض والمبادئ على أساس أن الفروض هي أفكار منطقية مستمدة من واقع المحاسبة أو تخيل أو تصور حل لمشكلة معينة يواجهها المحاسب كما أن الفروض تعد الأساس الذي تبنى عليه المبادئ المحاسبية.

أما المبادئ المحاسبية تشمل أنماطاً تدل على ما يجب أن يكون عليه التطبيق العملي للمحاسبة.

الفروض المحاسبية:

١- فرض الوحدة المحاسبية (الشخصية المعنوية):

يعني هذا الفرض أن المشروع يعد وحدة محاسبية مستقلة ولها شخصية اعتبارية مستقلة عن أصحاب المشروع.

وطبقاً لهذا الفرض يحدد المشروع أرباحه أو خسائره ومركزه المالي بصورة مستقلة عن صاحب المشروع.

ويترتب على هذا الفرض عند الجرد وإعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي عد المسحوبات الشخصية سواء أكانت على شكل نقد أم بضاعة ديناً على صاحب المشروع يجب خصمه من أرباحه أو رأس ماله في نهاية الفترة المالية.

٢- فرض الاستمرارية:

يعتبر هذا الفرض أن عمر المشروع لانهائي مالم يوجد دليل على عكس ذلك.

ينعكس فرض الاستمرارية والأخذ به على تبويب الأصول والخصوم إلى متداولة وغير متداولة.

حيث يمكن القول أنه يمكننا الحصول على منافع مستقبلية طويلة الأجل لبعض الأصول الثابتة، والقدرة على سداد الالتزامات طويلة الأجل.

٣- فرض الدورية (الفترة المحاسبية):

حسب هذا الفرض يتم تقسيم عمر المشروع إلى عدة فترات متساوية وتكون الفترة المحاسبية إما سنة كاملة أو ثلاثة أشهر أو شهر حسب طبيعة عمل المشروع.

وجرى العرف المحاسبي على إعتبار الفترة المحاسبية سنة كاملة أي ١٢ شهراً.

وتظهر أهمية هذا الفرض بأنه يمكن المشروع من قياس صافي الربح أو صافي الخسارة لتحديد المركز المالي للمشروع في نهاية كل سنة مالية.

حيث تقدم هذه النتائج إلى الإدارة لاتخاذ القرارات المستقلة الخاصة بالمشروع للعمل على تصحيح الأخطاء والعمل على إتخاذ قرارات من شأنها تعديل مسار أهداف المشروع إذا كانت في مسار خاطئ.

٤- فرض ثبات وحدة القياس النقدي:

إن إستخدام وحدات النقد كمقياس لقيمة الموارد الاقتصادية للمشروع والتغيرات التي تطرأ عليها وإعتباره مقياساً موضوعياً معقولاً لقياس قيمة الأصول والخصوم وتحديد الربح أو الخسارة دورياً أوجب علينا فرض أساسي وهو ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد.

٥- فرض التوازن المحاسبي:

يعني ان كافة العمليات تنطلق من التوازن التام بين طرفي القيد المحاسبي ،الطرف المدين والطرف الدائن ، مما يساعد كشف الاخطاء في تنفيذ العمليات والانشطة المحاسبية وبهذا يعتبر فرض التوازن المحاسبي العمود الفقري للمحاسبة.

المبادئ المحاسبية:

تعتبر المرشد الحقيقي للمحاسبة وتمثل حقائق أساسيه تبنى عليها قواعد عامه لتنفيذ الانشطة المحاسبية.
وفيما يلي نورد أهم المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والمعتمدة من الهيئات والجمعيات المحاسبية :

١- مبدأ التكلفة التاريخية:

يقوم هذا المبدأ على أن الأنشطة الاقتصادية للمشروع يتم قياس قيمتها عند الاقتناء على أساس السعر الذي تم إقتناؤها به، وعدم الاهتمام بتقلبات القيمة السوقية التي تطرأ على التكلفة بعد تاريخ الاقتناء.

٢- مبدأ تحقيق الايرادات:

يقصد بتحقيق الإيراد تحديد الفترة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف باكتساب الإيراد وتسجيله في الدفاتر كإيراد يخص تلك الفترة، ولكي بتحقق الإيراد يجب أن يتوافر شرطان أساسيان هما :

أ- اكتمال مرحلة اكتساب الايراد أو إنجاز جزء كبير منها .

ب- حدوث تبادل المنفعة الاقتصادية مع الغيرأي إنتقال السلعة أو الخدمة للغير(البيع).

جدير بالذكر أنه يوجد بعض إستثناءات لمبدأ تحقيق الإيرادات عند البيع منها :

- تحقق الإيراد أثناء الإنتاج .
- تحقق الإيراد عند نقطة إتمام المنتج .
- تحقق الإيراد على الأساس النقدي .
- تحقق الإيراد بعد البيع مثل حالات البيع التأجيري والبيع بالتقسيط أثناء .

٣-مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات:

لتحديد صافي الربح يجب تحديد المصروفات الخاصة بإيرادات المتعلقة بنشاط معين لتحديد نتيجة النشاط بها في فترة معينة.

يجب ملاحظة أنه لا يمكن دائماً ربط مصروف ما بإيراد محدد لذلك يجب تحديد إجمالي مصروفات ومقابلتها مع إجمالي إيرادات .

٤- مبدأ الثبات في اتباع الإجراءات المحاسبية:

هناك طرق وأساليب عديدة في المحاسبة معترف بها من جميع الهيئات والجمعيات المحاسبية الدولية، وإن استخدامها يؤدي إلى نتائج محاسبية متباينة.

لذا أي تغيير في استخدام هذا الأساليب بين الحين والآخر يؤدي إلى تضليل النتائج المحاسبية المستخرجة بوساطتها وكذلك عدم دقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن ذلك .

٥- مبدأ الإفصاح الكامل (التام):

يعني شمول القوائم المالية على جميع المعلومات الهامة المتعلقة بالقوائم المالية الخاصة بالوحدة الاقتصادية بدون أي حذف او تحوير.

حيث يجب أن تحتوي القوائم المالية على البيانات والمعلومات التي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية بحيث تساعدهم في ترشيد وصحة تلك القرارات .

٦- مبدأ الموضوعية :

يعني هذا المبدأ أن القيود المحاسبية المسجلة في الدفاتر المحاسبية والبيانات المحاسبية الواردة في القوائم المالية يمكن التحقق من صحتها وعدم خضوعها للتقديرات الشخصية بشكل عام ،حيث تخضع بعض العمليات المحاسبية للتقديرات الشخصية (كتقدير العمر الإنتاجي للأصل وقيمته كخردة في نهاية عمره الإنتاجي).

٧- المبادئ التي تمثل قيوداً أو إستثناءات :

أ- **مبدأ الأهمية النسبية :**يعني هذا المبدأ أنه عند تطبيق مبدأ الإفصاح الكامل نختار البيانات ذات الأهمية للمستخدمي تلك البيانات ،وذلك بمقارنة تكلفة الحصول على البيانات والافصاح عنها مع العائد من إستخدامها وعدم هدر الوقت والمال.

ب-**الحيطة والحذر (التحفظ):** يعني تأجيل الاعتراف بالإيراد حتى يتحقق فعلاً بينما نحتاط للخسارة قبل وقوعها ونعترف بها ، حيث تطبق قاعدة سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل في إثبات قيمة البضاعة أو المخزون السلعي المتبقي لدى المنشأة.

المحاضرة الثانية

التسويات الجردية للحسابات الأسمية

أولاً – جرد المصروفات :

يعرف المصروف بأنه كل ما تدفعه الشركة للغير إما مقابل حصولها على خدمات مقدمة لها منهم أو أية مصاريف تتعلق بعملية الشراء أو البيع تتحملها الشركة .

وتقسم المصاريف إلى ثلاث مجموعات :

١ـ **مصارف الشراء :** كافة المصاريف التي تدفع على المشتريات (مصاريف نقل المشتريات – عمولة وكلاء الشراء – رسوم جمركية على المشتريات – مصاريف تأمين على المشتريات)

وتقفل في حساب المتاجرة .

٢ـ **مصاريف البيع والتوزيع :**كافة المصاريف التي تدفع على المبيعات (مصاريف نقل المبيعات إذا كان الاتفاق على تحمل البائع نفقات النقل - عمولة وكلاء البيع – مصاريف دعاية وإعلان – مصاريف لف وحزم وتغليف – مصاريف معارض).

٣ـ **مصاريف إدارية ومالية :** كافة المصاريف التي تدفعها الشركة بشكل عام على العمليات الإدارية والمالية أي كل مصروف لا علاقة له بالبضاعة (رواتب عمال – مصاريف كهرباء ومياه – إيجار محل – فوائد مدينة – قسط تأمين على العمال – مصاريف قضائية)

وتقفل في حساب الأرباح والخسائر .س

ويتم معالجة المصاريف محاسبياً على مرحلتين :

المرحلة الأولى : دفع المصروف خلال العام (مرحلة الدفع):

من حـ / المصروف　　إلى حـ / الصندوق أو المصرف أو موردون

المرحلة الثانية : مرحلة إقفال المصاريف في الحسابات الختامية الخاصة بكل مصروف سوالتي تخص السنة المالية التي حدثت فيها :

من حـ / المتاجرة أو حـ / أ.خ　　إلى حـ / المصروف

الغاية من جرد المصروفات : هي التحقق من صحة تخصيصها على السنة المالية وإجراء التسويات المحاسبية اللازمة لتحميل السنة المالية بنصيبها منها دون زيادة أو نقص سواء دفعت هذه المصروفات أم لم تدفع .

وعند جرد المصروفات يواجه المحاسب ثلاث إحتمالات هي :

١- رصيد المصروف المدفوع بميزان المراجعة خلال العام يطابق أو يساوي نصيب السنة منه ، يتم إقفال المصروف في الحساب الختامي الخاص بالمصروف (حـ/ المتاجرة أو حـ / أ.خ) دون الحاجة إلى أية تسوية :

من حـ / المتاجرة أو حـ / أ.خ　　إلى حـ / المصروف (ما يخص العام)

٢- رصيد المصروف المدفوع بميزان المراجعة خلال العام أقل < من نصيب السنة منه (هناك إذاً مصروف مستحق وغير مدفوع)، يتوجب هنا إجراء تسوية للمصروف بأن تتم زيادة المصروف بجعله مديناً ليصبح مساوياً لنصيب السنة وذلك بتوسيط حساب المصروف المستحق وغير المدفوع .

قيد التسوية : يتم زيادة رصيد المصروف في ميزان المراجعة ليصبح مساوياً لنصيب العام بزيادته بمقدار المصروف المستحق وغير المدفوع بالقيد :

من حـ / المصروف

إلى حـ / مصروف مستحق وغير مدفوع (إلتزام – الميزانية)

قيد الإقفال : من حـ / المتاجرة أو حـ / أ.خ　　إلى حـ / المصروف

أما المصروف المستحق فيظهر بالميزانية ضمن الخصوم باعتبارهس التزام على الشركة واجب سداده .

٣- رصيد المصروف المدفوع بميزان المراجعة خلال العام أكبر > من نصيب السنة منه

(هناك إذاً مصروف مدفوع مقدماً)، يتوجب هنا إجراء تسوية للمصروف باستبعاد (تخفيض) المصروف المدفوع مقدماً بجعله دائناً ليصبح مساوياً لنصيب السنة وذلك بتوسيط حساب المصروف المدفوع مقدماً .

قيد التسوية: يتم تخفيض رصيد المصروف في ميزان المراجعة ليصبح مساوياً لنصيب العام بتخفيضه بمقدار المصروف المدفوع مقدماً بالقيد :

من حـ / مصروف مدفوع مقدماً (أصل – الميزانية)

إلى حـ / مصروف

من حـ / المتاجرة أو حـ / أ.خ　　إلى حـ / المصروف

أما المصروف المدفوع مقدماً فيظهر في الميزانية ضمن الأصول باعتباره حق أو أصل ملك للشركة .

مسألة : أظهر ميزان المراجعة لإحدى الشركات بتاريخ ٢٠١٦\١٢\٣١ أرصدة المصروفات التالية :

٥٠٠٠٠ ل.س عمولة وكلاء البيع

١١٠٠٠٠ل.س إيجار المخازن

٢٠٠٠٠٠ ل.س رواتب وأجور

١٠٠٠٠٠ ل.س الدعاية والإعلان

٨٠٠٠٠ ل.س التأمين ضد الحريق

وقد تبين للشركة في آخر المدة أن عمولة وكلاء البيع التي تخص هذا العام هي ٥٠٠٠٠ ل.س

وأن الإيجار الشهري للمخازن هو ١٠٠٠٠ ل.س، وأن الرواتب والأجور التي لم تدفع بعد عن السنة بلغت ٤٠٠٠٠ ل.س.

كما تبين لها أنه يدخل ضمن حساب الدعاية والإعلان مبلغ ٢٥٠٠٠ ل.س تخص السنة القادمة وأنه يدخل ضمن حساب التأمين ضد الحريق ١٠٠٠٠ ل.س تخص الشهر الأول للسنة القادمة.

المطلوب : إثبات قيود التسوية للمصروفات المذكورة أعلاه مع تصوير الحسابات اللازمة .

الحل :

١- عمولة وكلاء البيع :

ما يجب دفعه من مصروف ٥٠٠٠٠ ل.س أي ما يخص الدورة المالية الحالية ٥٠٠٠٠ ل.س

حيث لا يوجد فروق وبذلك يتم تحميل حـ/ المتاجرة بما يخص الدورة المالية الحالية بالقيد :

٥٠٠٠٠ من حـ/ المتاجرة ٥٠٠٠٠ إلى حـ/عمولة وكلاء بيع

٢- إيجار المخازن :

المدفوع فعلاً من المصروف ١١٠٠٠٠ ل.س ما يخص الدورة المالية الحالية ١٢٠٠٠٠ ل.س

إذاً الفرق هو ١٠٠٠٠ ل.س يعد مستحقاً .

وهنا لابد من إثبات الفرق بالقيد :

١٠٠٠٠ من حـ/ إيجار المخازن ١٠٠٠٠ إلى حـ/ إيجار المخازن المستحق وغير المدفوع

ثم يتم إقفال المصروف بما يخص الدورة المالية الحالية بالقيد :

١٢٠٠٠٠ من حـ/ أ.خ ١٢٠٠٠٠ إلى حـ/ إيجار المخازن

٣- الرواتب و الأجور :

المدفوع فعلاً من المصروف ٢٠٠٠٠٠ ل.س ما يخص الدورة المالية الحالية ٢٤٠٠٠٠ ل.س

إذاً الفرق هو ٤٠٠٠٠ ل.س يعد مصروفاً مستحقاً .

وهنا لابد من إثبات الفرق بالقيد :

٤٠٠٠٠ من حـ/ الرواتب والأجور

٤٠٠٠٠ إلى حـ/ الرواتب والأجور المستحقة وغير المدفوعة

ثم يتم إقفال المصروف بما يخص الدورة المالية الحالية بالقيد :

٢٤٠٠٠٠من حـ/ أ.خ　　٢٤٠٠٠٠ إلى حـ/ الرواتب والأجور

٤- الدعاية والإعلان :

المدفوع فعلاً من المصروف ١٠٠٠٠٠ ل.س ما يخص الدورة المالية الحالية٧٥٠٠٠ ل.س

على إعتبار أن ما قيمته ٢٥٠٠٠ ل.س يخص السنة القادمة والذي يعد مصروفاً مدفوع مقدماً .

وهنا لابد من إثبات الفرق بالقيد :

٢٥٠٠٠ من حـ/ مصروف الدعاية والإعلان المدفوع مقدماً

٢٥٠٠٠ إلى حـ/ مصروف الدعاية والإعلان

ثم يتم إقفال المصروف بما يخص الدورة المالية الحالية بالقيد :

٧٥٠٠٠من / المتاجرة　　٧٥٠٠٠ إلى حـ/ مصروف الدعاية والإعلان

٥- التأمين ضد الحريق :

المدفوع فعلاً من المصروف ٨٠٠٠٠ ل.س ما يخص الدورة المالية الحالية ٧٠٠٠٠ ل.س

على إعتبار أن مبلغ١٠٠٠٠ ل.س من الرصيد يخص السنة القادمة حيث يعد مصروف مدفوع مقدماً .

وهنا لابد من إثبات الفرق بالقيد :

١٠٠٠٠ من حـ/ التأمين ضد الحريق المدفوع مقدماً

١٠٠٠٠ إلى حـ/ التأمين ضد الحريق

ثم يتم إقفال المصروف بما يخص الدورة المالية الحالية بالقيد :

٧٠٠٠٠من / أ.خ　　٧٠٠٠٠ إلى حـ/ التأمين ضد الحريق

حـ/عمولة وكلاء بيع

٥٠٠٠٠	رصيد	٥٠٠٠٠	من حـ/ المتاجرة
٥٠٠٠٠		**٥٠٠٠٠**	

حـ/إيجار المخازن

١١٠٠٠٠	رصيد	١٢٠٠٠٠	من حـ/ أ.خ
١٠٠٠٠	إلى حـ/ إيجار مخازن مستحقة وغير مدفوعة		
١٢٠٠٠٠		**١٢٠٠٠٠**	

حـ/إيجار المخازن المستحق وغير المدفوع

١٠٠٠٠	رصيد (الميزانية)	١٠٠٠٠	من حـ/ إيجارالمخازن
١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	

حـ/الرواتب والأجور

٢٠٠٠٠٠	رصيد	٢٤٠٠٠٠	من حـ/ أ.خ
٤٠٠٠٠	إلى حـ/ رواتب مستحقة وغير مدفوعة		
٢٤٠٠٠٠		**٢٤٠٠٠٠**	

حـ/ الرواتب والأجور المستحقة وغير مدفوعة

٤٠٠٠٠	رصيد (الميزانية)	٤٠٠٠٠	من حـ/ الرواتب والأجور
٤٠٠٠٠		**٤٠٠٠٠**	

حـ/التأمين ضد الحريق

٨٠٠٠٠	رصيد	١٠٠٠٠	من حـ/ التأمين ضد الحريق مدفوع مقدماً
		٧٠٠٠٠	من حـ / أ.خ
٨٠٠٠٠		**٨٠٠٠٠**	

حـ/ التأمين ضد الحريق مدفوع مقدماً

١٠٠٠٠	إلى حـ/التأمين ضد الحريق	١٠٠٠٠	رصيد (الميزانية)
١٠٠٠٠		**١٠٠٠٠**	

حـ/مصروفات الدعاية والإعلان

١٠٠٠٠٠	رصيد	٧٥٠٠٠	من حـ/ المتاجرة
		٢٥٠٠٠	من حـ/مصروفات الدعاية والإعلان المدفوعة مقدماً
١٠٠٠٠٠		**١٠٠٠٠٠**	

حـ/ مصروفات الدعاية والإعلان المدفوعة مقدماً

٢٥٠٠٠	إلى حـ/ مصروفات الدعاية والإعلان	٢٥٠٠٠	رصيد (الميزانية)
٢٥٠٠٠		٢٥٠٠٠	

حـ/ المتاجرة في ٢٠١٦/١٢/٣١

٥٠٠٠٠	إلى حـ/ عمولة وكلاء بيع		
٧٥٠٠٠	إلى حـ/ مصروفات الدعاية والإعلان		

حـ / أ.خ ٢٠١٦/١٢/٣١

١٢٠٠٠٠	إلى حـ/ إيجار المخازن		
٢٤٠٠٠٠	إلى حـ/ رواتب وأجور		
٧٠٠٠٠	إلى حـ/ التأمين ضد الحريق		

الميزانية العمومية كما هي في ٢٠١٦/١٢/٣١

أرصدة مدينة أخرى		أرصدة دائنة أخرى	
٢٥٠٠٠	مصروفات الدعاية والإعلان المدفوعة مقدماً.	١٠٠٠٠	إيجار المخازن المستحق وغير مدفوع.
١٠٠٠٠	التأمين ضد الحريق مدفوع مقدماً .	٤٠٠٠٠	إلى حـ/ رواتب وأجور مستحقة وغير مدفوعة .

المحاضرة الثالثة

التسويات الجردية للحسابات الأسمية

ثانياً – جرد الإيرادات :

يعرف الإيراد بأنه كل ما تقبضه الشركة من الغير إما نتيجة مبيعات أو خدمات تقدمها الشركة للغير.

أمثلة: إيراد عقارات (إيجار دائن)، إيرادات أوراق مالية (أسهم وسندات)، فوائد دائنة، عمولات دائنة، حسم مكتسب.

ويتم معالجة الإيرادات محاسبياً على مرحلتين:

المرحلة الأولى : قبض الإيراد خلال العام (مرحلة القبض):

من حـ / الصندوق أو المصرف　　إلى حـ / الإيرادات

المرحلة الثانية : مرحلة إقفال الإيرادات في الحسابات الختامية الخاصة بكل إيراد في السنة المالية التي حدثت فيها :

من حـ / الإيرادات　　إلى حـ / المتاجرة أو أ.خ

الغاية من جرد الإيرادات :

هي التحقق من صحة تخصيصها على السنة المالية وإجراء التسويات المحاسبية اللازمة لمطابقة الإيرادات المسجلة مع نصيب السنة المالية منها بناءاً على أساس الإستحقاق ومبدأ إستقلال الدورات المالية .

حيث يتم تحميل الحسابات الختامية بما يخصها من نصيب العام من الإيراد سواء تم قبضه أم لا.

وعند جرد الإيرادات يتم مطابقة رصيد الإيراد المقبوض في ميزان المراجعة مع نصيب العام موضوع الجرد من الإيراد وهنا يمكن أن يواجه المحاسب إحدى الاحتمالات التالية :

١- رصيد الإيراد المقبوض والظاهر في ميزان المراجعة خلال العام يطابق أو يساوي نصيب السنة منه ، يتم إقفال الإيراد في الحساب الختامي الخاص به (حـ/ المتاجرة أو حـ/ أ.خ) دون الحاجة إلى أية تسوية:

من حـ / الإيرادات إلى حـ / المتاجرة أو أ.خ

٢- رصيد الإيراد المقبوض والظاهر في ميزان المراجعة خلال العام أقل < من نصيب السنة منه

(هناك إذاً إيراد مستحق وغير مقبوض)، يتوجب هنا إجراء تسوية للإيراد وذلك بزيادة رصيد الإيراد في ميزان المراجعة بجعله دائناً بمقدار الإيراد المستحق وغير المقبوض ليصبح مساوياً لنصيب السنة منه وذلك بتوسيط حساب الإيراد المستحق وغير المقبوض .

قيد التسوية : من حـ / الإيراد المستحق وغير المقبوض (أصول – الميزانية)

إلى حـ / الإيراد

قيد الإقفال : من حـ / الإيراد إلى حـ / المتاجرة أو حـ / أ.خ

أما الإيراد المستحق فيظهر بالميزانية ضمن الأصول باعتباره حق مستحق للشركة غير مقبوض .

٣- رصيد الإيراد المقبوض والظاهر في ميزان المراجعة خلال العام أكبر > من نصيب السنة منه

(هناك إذاً إيراد مقبوض مقدماً)، يتوجب هنا إجراء تسوية للإيراد وذلك بتخفيض رصيد الإيراد في ميزان المراجعة بجعله مديناً بمقدار الإيراد المقبوض مقدماً ليصبح مساوياً لنصيب السنة منه وذلك بتوسيط حساب الإيراد المقبوض مقدماً .

قيد التسوية : من حـ / الإيراد إلى حـ / إيراد مقبوض مقدماً (خصوم – الميزانية)

قيد الإقفال : من حـ / الإيراد إلى حـ / المتاجرة أو حـ / أ.خ

أما الإيراد المقبوض مقدماً فيظهر بالميزانية ضمن الخصوم باعتباره إلتزام على الشركة .

مسألة : أظهر ميزان المراجعة لشركة النورس بتاريخ ٢٠١٦\١٢\٣١ أرصدة الإيرادات التالية :

١٤٠٠٠٠ ل.س إيرادات عقارات .

٥٠٠٠٠ ل.س إيرادات أوراق مالية .

١٠٠٠٠٠ ل.س الفوائد الدائنة .

٢٥٠٠٠ ل.س العمولة الدائنة .

وقد تبين للشركة :

١- من ضمن إيرادات العقارات مبلغ ٢٠٠٠٠ ل.س قبضت مقدماً عن السنة القادمة .

٢- إن حساب إيرادات الأوراق المالية لم يتضمن ٢٥٠٠٠ ل.س قيمة إيرادات أسهم شركة البركة التي تملكها شركة النورس .

٣- إن فائدة حساب الإيداع بالمصرف والمقيدة بالدفاتر هي عن الأشهر العشرة الأولى من سنة٢٠١٦ دون الشهرين المتبقيين من السنة .

٤- إن حساب العمولة الدائنة يتضمن مبلغ ٥٠٠٠ ل.س عن عمولة قبضت مقدماً عن السنة التالية .

المطلوب : إثبات قيود التسوية اللازمة للإيرادات المذكورة أعلاه مع تصوير الحسابات اللازمة .

الحل :

١- إيرادات العقارات:

ما هو مقبوض فعلاً ١٤٠٠٠٠ ل.س أي ما يخص الدورة المالية الحالية ١٢٠٠٠٠ ل.س وهناك فرق ٢٠٠٠٠ ل.س يعد مقبوض مقدماً ويكون القيد :

٢٠٠٠٠ من حـ / إيرادات العقارات ٢٠٠٠٠ إلى حـ / إيرادات العقارات المقبوضة مقدماً

ويتم إقفال ما يخص الدورة الحالية بالقيد :

١٢٠٠٠٠ من حـ / إيرادات العقارات ١٢٠٠٠٠ إلى حـ / أ.خ

٢- <u>إيرادات الأوراق المالية:</u>

المقبوض فعلاً ٥٠٠٠٠ ل.س وما يخص الدورة الحالية ٧٥٠٠٠ ل.س إذاً هناك فرق مقداره ٢٥٠٠٠ ل.س يعد إيراداً مستحقاً وغير مقبوض ويكون القيد :

٢٥٠٠٠ من حـ / إيرادات الأوراق المالية المستحقة

٢٥٠٠٠ إلى حـ / إيرادات الأوراق المالية

يتم الإقفال بما يخص الدورة الحالية بالقيد :

٧٥٠٠٠ من حـ / إيرادات الأوراق المالية ٧٥٠٠٠ إلى حـ / أ.خ

٣- <u>الفوائد الدائنة :</u>

المقبوض فعلاً ١٠٠٠٠٠ ل.س

١٠٠٠٠٠ / ١٠ أشهر = ١٠٠٠٠ ل.س للشهر الواحد

٢ شهر x ١٠٠٠٠ ل.س = ٢٠٠٠٠ ل.س يعد مصروفاً مستحقاً وغير مقبوض ويثبت بالقيد :

٢٠٠٠٠ من حـ/ الفوائد الدائنة المستحقة ٢٠٠٠٠ إلى حـ/ الفوائد الدائنة

ثم يتم إقفال ما يخص الدورة المالية الحالية (١٠٠٠٠٠ +٢٠٠٠٠ =١٢٠٠٠٠) بالقيد :

١٢٠٠٠٠من حـ/ الفوائد الدائنة ١٢٠٠٠٠إلى حـ/ أ.خ

٤- <u>العمولات الدائنة :</u>

ما هو مقبوض فعلاً٢٥٠٠٠ ل.س ما يخص الدورة المالية الحالية٢٠٠٠٠ ل.س وذلك

لوجود مبلغ مقداره ٥٠٠٠ ل.س يعد إيراداً مقبوضاً مقدماً لأنه يخص السنة التالية ويكون القيد :

٥٠٠٠ من حـ/ العمولات الدائنة　　٥٠٠٠ إلى حـ/ العمولات الدائنة المقبوضة مقدماً

ثم يتم الإقفال بما يخص الدورة المالية الحالية بالقيد :

٢٠٠٠٠من حـ / العمولات الدائنة　　٢٠٠٠٠ إلى حـ/ أ.خ

حـ/ إيرادات العقارات

٢٠٠٠٠ ١٢٠٠٠٠	إلى حـ / أ. العقارات المقبوضة مقدماً إلى حـ / أ.خ	١٤٠٠٠٠	رصيد
١٤٠٠٠٠		**١٤٠٠٠٠**	

حـ/إيرادات العقارات المقبوضة مقدماً

٢٠٠٠٠	رصيد (الميزانية)	٢٠٠٠٠	من حـ/ إيرادات العقارات
٢٠٠٠٠		**٢٠٠٠٠**	

حـ/إيرادات أوراق مالية

٧٥٠٠٠	إلى حـ / أ.خ	٥٠٠٠٠ ٢٥٠٠٠	رصيد من حـ / إيرادات أوراق مالية مستحقة
٧٥٠٠٠		٧٥٠٠٠	

حـ/ إيرادات أوراق مالية مستحقة

٢٥٠٠٠	إلى حـ/ إيرادات أوراق مالية	٢٥٠٠٠	رصيد (الميزانية)
٢٥٠٠٠		**٢٥٠٠٠**	

حـ/ الفوائد الدائنة

١٢٠٠٠٠	إلى حـ / أ.خ	١٠٠٠٠٠	رصيد
		٢٠٠٠٠	من حـ / فوائد دائنة مستحقة
١٢٠٠٠٠		**١٢٠٠٠٠**	

حـ/الفوائد الدائنة المستحقة

٢٠٠٠٠	إلى حـ / فوائد دائنة	٢٠٠٠٠	رصيد (الميزانية)
٢٠٠٠٠		**٢٠٠٠٠**	

حـ/ عمولات دائنة

٥٠٠٠	إلى حـ/ العمولات الدائنة المقبوضة مقدماً	٢٥٠٠٠	رصيد
٢٠٠٠٠	إلى حـ / أ.خ		
٢٥٠٠٠		**٢٥٠٠٠**	

حـ/عمولات دائنة مقبوضة مقدماً

٥٠٠٠	رصيد الميزانية	٥٠٠٠	من حـ/ العمولات الدائنة
٥٠٠٠		**٥٠٠٠**	

حـ/ أ.خ عن المدة المنتهية في ٢٠٠٣/١٢/٣١

		١٢٠٠٠٠	من حـ / إيرادات العقارات
		٧٥٠٠٠	من حـ / إيرادات أوراق مالية
		١٢٠٠٠٠	من حـ / الفوائد الدائنة
		٢٠٠٠٠	من حـ / العمولة الدائنة

الميزانية العمومية كما هي في ٢٠١٦/١٢/٣١

أرصدة مدينة أخرى		أرصدة دائنة أخرى	
٢٥٠٠٠	إيرادات أوراق مالية مستحقة	٢٠٠٠٠	إيرادات عقارات مقبوضة مقدماً
٢٠٠٠٠	الفوائد الدائنة المستحقة	٥٠٠٠	العمولة الدائنة المقبوضة مقدماً

مسألة غير محلولة :

إستخرجت الأرصدة التالية من ميزان المراجعة لإحدى الشركات في ٢٠١٦/١٢/٣١ :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	إسم الحساب
١٩٢٠٠٠	-	دعاية وإعلان
١٤٠٠٠	-	مصاريف كهرباء
-	١٥٠٠٠٠	إيراد عقار
٤٠٠٠٠٠	-	أوراق مالية
-	٣٠٠٠٠	إيراد أوراق مالية
-	١٥٠٠٠٠٠	قرض مصرفي

وعند الجرد تبين مايلي :

١- مصاريف الدعاية والإعلان مدفوعة عن سنة إعتباراً من ٢٠١٦/٨/١

٢- هناك فاتورة كهرباء تخص شهر كانون الأول ٢٠١٦ غير مدفوعة مقدارها ٦٠٠٠ ل.س .

٣- الإيجار الشهري للعقار ١٠٠٠٠ ل.س .

٤- نصيب السنة من إيرادات الأوراق المالية ٤٨٠٠٠ ل.س .

٥- في ٢٠١٦/٥/١ حصلت الشركة على قرض من المصرف لمدة سنة بفائدة ١٠% تدفع عند رد القرض

المطلوب: ١- إجراء قيود التسويات الجردية اللازمة وإقفالها أصولاً . ٢- بيان أثر القيود على الحسابات الختامية والميزانية .

المحاضرة الرابعة

قياس عناصر المركز المالي

(الأصول المتداولة)

جرد النقدية (الصندوق والمصرف)

يقصد بالنقدية كافة ممتلكات الشركة من الأموال الجاهزة سواء أكانت عملة محلية أم أجنبية وتتضمن:

١-الأموال الموجودة في الصندوق ٢- الأموال المودعة بالمصارف.

أولاً – جرد الصندوق:

الغاية من جرد الصندوق التأكد من وجود الأموال في الصندوق بشكل فعلي ومطابقتها للرصيد الدفتري (الحسابي) الموجود في ميزان المراجعة وإجراء التسويات الجردية في حال وجود فرق بين الرصيد الفعلي والرصيد الدفتري.

ولما للصندوق من أهمية فإن أول ما تجريه الشركة في ختام الدورة المالية هوعد محتويات الصندوق عملياً وإثبات عدد النقود من كل فئة ومبلغها في قائمة جرد الصندوق توقع من قبل أعضاء لجنة الجرد وأمين الصندوق، ثم تعتمد من المدير المالي والمدير العام للشركة.

وتواجه الشركة عند جرد الصندوق إحدى الاحتمالات التالية:

١- الرصيد الفعلي (في قائمة جرد الصندوق) مطابقاً للرصيد الدفتري الظاهر في ميزان المراجعة:

في هذه الحالة لا يوجد مشكلة ولا يوجد قيود تسوية بل يثبت رصيد الصندوق كما هو في الميزانية.

٢- **وجود نقص (عجز) في الصندوق** أي الرصيد الفعلي أقل **<** من الرصيد الدفتري الوارد في ميزان المراجعة. هنا قد يكون النقص طبيعياً أي وجود فروقات من خلال عمليات القبض أو الدفع، أو هناك أخطاء أثناء التسجيل غير مقصودة، أو هناك أخطاء مقصودة أي وجود اختلاسات.

ونحن هنا أمام حالتين:

أ- عدم معرفة سبب النقص في المستقبل:

الحالة الأولى: إذا كان صاحب الشركة هو الذي يقوم بوظيفة أمين الصندوق حيث يعتبر هو المسؤول شخصياً عما في الصندوق من عجز أو نقص وجرى العرف المحاسبي على تحميل صاحب الشركة قيمة النقص في حسابه الجاري أو حساب مسحوباته الشخصية بالقيد المحاسبي التالي:

من حـ/مسحوبات شخصية إلى حـ/الصندوق

وإذا اعتبرت الشركة أن النقص خسارة تتحملها الشركة، يحمل النقص في حساب وسيط هو عجز الصندوق والذي يقفل في حساب الأرباح والخسائر بالقيدين التاليين:

من حـ/ عجز الصندوق إلى حـ / الصندوق

من حـ / أ.خ إلى حـ / عجز الصندوق

الحالة الثانية: إذا كان لدى الشركة موظف كأمين صندوق وظهر نقص يتم تحميله بقيمة النقص إذا ثبت إهماله أو تلاعبه بالأموال المودعة في الصندوق بالقيد:

من حـ/أمين الصندوق إلى حـ/الصندوق

ب- إمكانية معرفة سبب النقص في المستقبل:

تقوم لجنة الجرد بمراجعة دقيقة لعمليات الصندوق من مقبوضات ومدفوعات وإذا لم تستطع تحديد سبب النقص خلال فترة الجرد يثبت النقص في حساب مؤقت يسمى معلق الصندوق يظهر في الميزانية ويدور إلى الفترة المحاسبية التالية بالقيد:

من حـ/ معلق الصندوق إلى حـ/ الصندوق

يبقى حساب معلق الصندوق ظاهراً في الدفاتر حتى معرفة مصدر النقص حيث يتم إقفال حساب الصندوق.

مسألة: كان رصيد الصندوق في آخر السنة المالية في دفتر الأستاذ ١٥٠٠٠٠٠ ل.س بينما كان مجموع قائمة جرد الصندوق في التاريخ نفسه١٣٠٠٠٠٠ ل.س.

المطلوب: إجراء قيد التسويات الجردية اللازمة وفق الفرضين التاليين:

١- عدم معرفة سبب النقص في المستقبل.

٢- إمكانية معرفة سبب النقص في المستقبل.

الحل :

١- عدم معرفة سبب النقص في المستقبل:

أ- إذا كان صاحب الشركة هو الذي يقوم بوظيفة أمين الصندوق:

- إعتبار العجز مسحوبات شخصية:

٢٠٠٠٠٠ من حـ/مسحوبات شخصية ٢٠٠٠٠٠ إلى حـ/الصندوق

- إعتبار العجز خسارة تتحملها الشركة:

٢٠٠٠٠٠ من حـ/ عجز الصندوق ٢٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق

٢٠٠٠٠٠ من حـ/ أ.خ ٢٠٠٠٠٠ إلى حـ / عجز الصندوق

ب- إذا كان لدى الشركة موظف يقوم بوظيفة أمين صندوق:

يسجل النقص ذمة أو دين على أمين الصندوق سداده ويسجل بالقيد:

٢٠٠٠٠٠ من حـ/ أمين الصندوق ٢٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق

وعند سداد أمين الصندوق للعجز يكون القيد :

٢٠٠٠٠٠ من حـ/ الصندوق ٢٠٠٠٠٠ إلى حـ/ أمين الصندوق

٢- <u>إمكانية معرفة سبب النقص في المستقبل :</u>

٢٠٠٠٠٠ من حـ/ معلق الصندوق ٢٠٠٠٠٠إلى حـ/ الصندوق

يبقى حساب معلق الصندوق ظاهراً في الدفاتر حتى معرفة أسباب النقص حيث يتم إقفال حساب معلق الصندوق.

على سبيل المثال تبين أن النقص عبارة عن فاتورة كهرباء سددتها الشركة ولكن لم تسجل في الدفاتر سهواً يكون القيد:

٢٠٠٠٠٠ من حـ / مصاريف كهرباء ٢٠٠٠٠٠ إلى حـ / معلق الصندوق

٣- **وجود زيادة في الصندوق** أي الرصيد الفعلي أكبر **>** من الرصيد الدفتري الوارد في ميزان المراجعة.

هنا قد تكون الزيادة طبيعية أي وجود فروقات من خلال عمليات القبض أو الدفع، أو هناك أخطاء أثناء التسجيل غير مقصودة، تعالج الزيادة بإحدى طريقتين:

أ- <u>عدم إمكانية معرفة سبب الزيادة في المستقبل :</u>

هذه الزيادة تعتبر ربحاً للشركة سواءاً أكان الصندوق بعهدة صاحب الشركة أم في عهدة موظف حيث يثبت الفرق بحساب زيادة الصندوق الذي يقفل في حساب الأرباح والخسائر بالقيد:

من حـ / الصندوق إلى حـ/ زيادة الصندوق

من حـ / زيادة الصندوق إلى حـ / أ.خ

ب-**إمكانية معرفة سبب الزيادة في المستقبل:** تقوم لجنة الجرد بمراجعة دقيقة لعمليات الصندوق من مقبوضات ومدفوعات وإذا لم تستطع تحديد سبب الزيادة خلال فترة الجرد يثبت الزيادة في حساب مؤقت يسمى معلق الصندوق يظهر في الميزانية ويدور إلى الفترة المحاسبية التالية بالقيد :

من حـ/ الصندوق　　إلى حـ/ معلق الصندوق

يبقى حساب معلق الصندوق ظاهراً في الدفاتر حتى معرفة مصدر الزيادة حيث يتم إقفال حساب معلق الصندوق.

مسألة: كان رصيد الصندوق في آخر السنة المالية في دفتر الأستاذ ١٠٠٠٠٠ ل.س بينما كان مجموع قائمة جرد الصندوق في نفس التاريخ ١١٠٠٠٠ ل.س.

المطلوب: إجراء قيود التسويات الجردية اللازمة وفق الفرضين التاليين:

١-عدم إمكانية معرفة سبب الزيادة في المستقبل.

٢-إمكانية معرفة سبب الزيادة في المستقبل، وقد تبين بعد مرور مدة الجرد أي في السنة التالية أن سبب الزيادة كان سداد أحد المدينين للمترتب عليه للشركة ونسي المحاسب سهواً إثبات العملية.

الحل:

١-عدم إمكانية معرفة سبب الزيادة في المستقبل:

١٠٠٠٠ من حـ/ الصندوق　　١٠٠٠٠ إلى حـ/ زيادة الصندوق

١٠٠٠٠ من حـ / زيادة الصندوق　　١٠٠٠٠ إلى حـ / أ.خ

٢-إمكانية معرفة سبب الزيادة في المستقبل:

١٠٠٠٠ من حـ / الصندوق　　١٠٠٠٠ إلى حـ/ معلق الصندوق

١٠٠٠٠ من حـ / معلق الصندوق　　١٠٠٠٠ إلى حـ / مدينين

المحاضرة الخامسة

قياس عناصر المركز المالي

(الأصول المتداولة)

جرد النقدية (الصندوق والمصرف)

ثانياً – جرد االمصرف :

الغاية من جرد المصرف التأكد من وجود الأموال المودعة في المصرف لصالح الشركة بشكل فعلي ومطابقتها للرصيد الدفتري (الحسابي) الموجود في ميزان المراجعة وإجراء التسويات الجردية في حال وجود فرق بين الرصيد الفعلي والرصيد الدفتري.

وتواجه الشركة عند جرد المصرف إحدى الاحتمالات التالية :

المجموعة الأولى : أخطاء عند التسجيل بدفاتر المصرف أو الشركة :

عند إجراء عملية المطابقة قد نكتشف وجود بعض الأخطاء بدفاتر المصرف أودفاتر الشركة سواء أخطاء سهو أم أخطاء حسابية وغيرها .

١- **وجود أخطاء في دفاتر المصرف :** في الواقع العملي نادراً ما يحدث وجود أخطاء في دفاتر المصارف نظراً لما تتصف به حساباتها من دقة ، كإثبات المصرف عملية سحب أو إيداع قام بها أحد الزبائن في حساب زبون آخر بسبب تشابه الأسماء .

حيث تقوم الشركة بالتواصل مع المصرف طلباً لتصحيح مثل هذه الأخطاء .

٢- **وجود أخطاء في دفاتر الشركة:** كإهمال في إثبات عملية تمت مع المصرف في دفاتر الشركة ،قد يحدث أن تحرر الشركة شيكاً لصالح أحد الموردين دون أن يثبت ذلك في الدفاتر بينما يظهر هذا الشيك في كشف المصرف وهنا يكون قيد التسوية :

من حـ/الموردين إلى حـ/المصرف

المجموعة الثانية : عمليات تم إثباتها بدفاتر المصرف ولكنها لم تثبت بدفاتر الشركة :

تقوم الشركة بإثبات هذا النوع من العمليات بدفاتر يوميتها وترحيلها إلى دفتر الأستاذ حتى تتطابق دفاتر المصرف ودفاتر الشركة بشأنها.

من أمثلة ذلك:

أ- مصروفات وعمولات وفوائد يقوم المصرف بحسمها مباشرة من حساب الشركة خلال فترة زمنية معينة، ويرسل إليها إشعاراً بذلك، ولكنه لا يصلها قبل نهاية تلك الفترة وهنا تكون القيود المحاسبية عند ورود الإشعار:

من حـ/ مصروفات وعمولات وفوائد المصرف

إلى حـ/ المصرف

ثم تقفل هذه المصاريف في حساب الأرباح والخسائر بالقيد:

من حـ / أ.خ إلى حـ / مصروفات وعمولات وفوائد المصرف

ب – المبالغ التي يدفعها المصرف للآخرين حسماً من حساب الشركة بناءاً على تعليماتها ومنها:

أقساط التأمين - أقساط القروض – تحويلات نقدية لحساب الآخرين.

ت – المبالغ التي أودعت لحساب الشركة لدى المصرف، أو حصلها المصرف لحسابها وإثباتها لهذا الحساب، ولكن إشعار الإضافة الذي أرسله المصرف بشأنها لم يصل إليها حتى نهاية السنة ومن أمثلة ذلك:

- المبالغ التي أودعت في حساب الشركة لدى المصرف من عملائها أو وكلائها أو فروعها.

- المبالغ التي حصلها المصرف وقيدها لحساب الشركة لديه كأرباح الأسهم وفوائد السندات التي تملكها الشركة والمودعة بإسمها لدى المصرف.

- الشيكات المرفوضة التي سبق أن أودعتها الشركة لدى المصرف للتحصيل وسجلتها الشركة مباشرة بحساب المصرف بدفاترها دون توسيط حساب شيكات برسم التحصيل.

- تحصيل كمبيالات مسحوبة لأمر الشركة.

ث – الفوائد المستحقة للشركة والتي أستخرج المصرف قيمتها وأثبتها في دفاتره إلا أن هذه الفوائد لم تسجل في دفاتر الشركة لأن المصرف لم يعلمها بمقدار هذه الفوائد.

وعند إستلام كشف الحساب الجاري تعمد الشركة إلى إضافة الفوائد إلى الحساب مصرف بإجراء القيد التالي: من حـ/المصرف إلى حـ/فوائد المصرف الدائنة

-إثبات الفوائد المستحقة حسب كشف المصرف-

من حـ/فوائد المصرف الدائنة إلى حـ/ أ.خ

-إقفال الفوائد الدائنة في أ.خ-

إن العمليات السابقة وما يشابهها تثبت في دفاتر الشركة في حساب المصرف دون حاجة لإثباتها في مذكرة التسوية.

المجموعة الثالثة: عمليات يتم إثباتها بدفاتر الشركة ولكنها غير واردة بكشف الحساب:

في هذا النوع من العمليات تكتفي الشركة بتسويتها في مذكرة التسوية دون حاجة لإثبات أي قيود محاسبية في دفاترها ومن أمثلة ذلك :

أ- شيكات أودعها الشركة لدى المصرف ولكنه لم يحصلها بعد، أي قيام الشركة بإثبات شيكات بحساب المصرف بدفاتره بمجرد إيداعها لديه خلال فترة زمنية معينة وعدم قيام المصرف بإثباتها في حساب الشركة بسبب عدم تحصيلها حتى نهاية هذه الفترة.

ب- شيكات سحبتها الشركة ولم تصرف بعد كما هو الحال عند قيام الشركة بإثبات شيكات سحبتها على حسابها الجاري لدى المصرف لأمر الآخرين، ولكن المصرف لم يقم بإثباتها في حساب الشركة بدفتره لعدم تقديمها إليه لصرفها حتى نهاية السنة.

<u>خطوات تسوية الفروق في رصيد المصرف :</u>

عند اكتشاف المحاسب هذه الفروق عليه إتباع الخطوات التالية:

١- تسجيل القيود اللازمة لإثبات العمليات التي وردت بكشف حساب المصرف ولم تسجل بعد في دفاتر الشركة ومن أمثلتها:

-الإيرادات التي حصلها المصرف لحساب الشركة.

-المدفوعات التي سددها المصرف لحسابها.

-المصروفات التي سجلها المصرف حسماً من حسابها.

وبذلك تحصل الشركة على رصيد جديد معدل لحساب المصرف في دفاترها، ويتخذ هذا الرصيد المعدل أساساً لعمل مذكرة التسوية.

٢- يتم إعداد مذكرة التسوية لتعديل رصيد حساب الشركة لدى المصرف كما يظهر في حساب المصرف بدفاتر الشركة بعد تعديله ويمكن إعداد مذكرة التسوية كما يلي:

مذكرة تسوية حساب المصرف الجاري بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١

xxx	رصيد حساب الشركة لدى المصرف كما يظهر بكشف الحساب الجاري
	+ يضاف إليه:
xxx	الشيكات الواردة التي أرسلت إلى المصرف للتحصيل ولم تحصل بعد
	- يحسم منه:
Xxx	الشيكات الصادرة التي لم تصرف بعد
Xxx	رصيد حساب المصرف في دفتر الشركة

مسألة:

في ٢٠١٦/١٢/٣١ بلغ رصيد الدفتري لحساب المصرف لدى إحدى الشركات ٥٧٥٠٠٠ ل.س (مدين) بينما ورد في الكشف المرسل من المصرف بتاريخه رصيداً قدره ٩٦٤٠٠٠ ل.س (دائن) وعند التحري عن أسباب الفرق تبين ما يلي:

١- اشترت الشركة بضاعة بقيمة ٣٠٠٠٠ ل.س ودفعت المبلغ بشيك وورد إشعاراً بصرف الشيك، إلا أن العملية سجلت في دفاتر الشركة بالخطأ بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ ل.س.

٢- ورد في الكشف العمليات التالية ولم تستلم الشركة إشعاراً بها:

أ- المبالغ المضافة على الحساب:

٢٨٠٠٠٠ ل.س نقدية من الوكيل فارس – ٥٠٠٠ ل.س إيرادات أوراق مالية

٥٠٠٠٠ ل.س كمبيالة محصلة لحساب الشركة (مرسلة للتحصيل).

ب-المبالغ المخصومة من الحساب:

٢٠٠٠ل.س عمولة تحصيل – ٣٠٠٠ ل.س قيمة فاتورة هاتف – ٦٠٠٠ ل.س قسط تأمين .

٣- حررت الشركة شيكاً لأمر المورد وليد بمبلغ ٣٤٠٠٠ ل.س وسجلت العملية في دفاترها إلا أن المبلغ ورد بالخطأ في الكشف الوارد من المصرف بمقدار ٤٣٠٠٠ ل.س.

٤- حررت الشركة الشيكات التالية للموردين ولم يتقدموا لصرفها حتى تاريخه:

٤٥٠٠٠ ل.س لأمر المورد عدنان – ١١٠٠٠ ل.س لأمر المورد مروان.

والمطلوب:

١- إجراء التسويات المحاسبية اللازمة التي لم يسبق إثباتها في يومية الشركة.

٢- تصوير حساب المصرف وإعداد مذكرة التسوية للمصرف.

الحل:

١- الأخطاء في دفاتر الشركة يتم تصحيحها بقيود محاسبية:

أ- عمليات سجلت بالخطأ في دفاتر الشركة:

هناك خطأ في حساب المشتريات بالفرق ٢٧٠٠٠٠ ل.س لذلك يضاف المبلغ إلى المصرف لتصحيح الخطأ.

٢٧٠٠٠٠ من حـ/المصرف ٢٧٠٠٠٠ إلى حـ/مشتريات

تصحيح الخطأ في تسجيل المشتريات (٣٠٠٠٠٠ – ٣٠٠٠٠ = ٢٧٠٠٠٠)

ب - عمليات سجلها المصرف (وردت في الكشف) ولم تسجلها الشركة يجب أن تسجل بدفاتر الشركة:

٨٣٠٠٠ من حـ/ المصرف إلى مذكورين

٢٨٠٠٠ حـ/الوكيل فارس

٥٠٠٠ حـ/إيرادات أوراق مالية

٥٠٠٠٠ حـ/أوراق قبض برسم التحصيل

- الإضافات إلى الحساب الجاري -

من مذكورين

٢٠٠٠ حـ/عمولة تحصيل

٣٠٠٠ حـ/مصاريف هاتف

٦٠٠٠ حـ/أقساط تأمين ١١٠٠٠٠ إلى حـ/المصرف

- عمليات الخصم من حساب المصرف الجاري -

١١٠٠٠ من حـ/ أ.خ إلى مذكورين

٢٠٠٠ حـ/عمولة تحصيل

٣٠٠٠ حـ/مصاريف هاتف

٦٠٠٠ حـ/أقساط تأمين

-إقفال المصروفات في حـ/أ. خ -

٥٠٠٠ من حـ/إيرادات أوراق مالية ٥٠٠٠ إلى حـ/أ. خ

-إقفال إيراد أوراق مالية في حـ/أ. خ -

حـ/ المصرف

٥٧٥٠٠٠	رصيد سابق قبل التسوية	١١٠٠٠	من مذكورين
٨٣٠٠٠	إلى مذكورين	٩١٧٠٠٠	رصيد مدين (ميزانية) بعد التسوية
٢٧٠٠٠٠	إلى حـ/مشتريات		
٩٢٨٠٠٠		**٩٢٨٠٠٠**	

٢ـ عمليات لم ترد بالكشف المرسل من المصرف أو أنها وردت بالخطأ فيه:

لذلك لابد من إعداد مذكرة تسوية لتعديل الرصيد الوارد بالكشف بحيث يتطابق مع الرصيد الدفتري للمصرف بعد التسوية:

إعداد مذكرة التسوية

٩٦٤٠٠٠	<u>الرصيد الوارد في كشف المصرف</u>
٩٠٠٠	+ الخطأ في مبلغ الشيك لوليد (٣٤٠٠٠-٤٣٠٠٠)
(٥٦٠٠٠)	- الشيكات المحررة للموردين ولم تصرف بعد
	٤٥٠٠٠ شيك عدنان
	١١٠٠٠ شيك مروان
٩١٧٠٠٠	الرصيد بعد التسوية (مطابق للرصيد الدفتري)

المحاضرة السادسة

قياس عناصر المركز المالي

(الأصول المتداولة)

جرد المدينين – أوراق القبض

أولاً - جرد المدينين :

ينشأ حساب المدينين نتيجة عمليات البيع على الحساب لذا أولى خطوات معالجة حساب المدينين محاسبياً تتمثل بضرورة التأكد من صحة أرصدة حسابات المدينين في دفاتر الشركة ولتحقيق هذا الهدف ترسل الشركة كشف حساب إلى كل مدين ويتضمن هذا الكشف المبلغ المترتب على المدين والمبلغ المسدد منه والرصيد المدين للحساب في نهاية الفترة المحاسبية ويطلب من المدين أن يدقق الكشف المرسل إليه مع دفاتره ويعلم الشركة خطياً بصحة أو عدم صحة الرصيد وفي حال عدم تطابق رصيد حساب الشركة في دفاتر المدين لابد من إجراء التسويات اللازمة إما في دفاتر الشركة أو دفاتر المدين حتى تتم المطابقة بين الرصيدين .

وبعد التأكد من صحة أرصدة حسابات المدينين يفحص رصيد حساب كل مدين على حده حتى تتمكن الشركة من تصنيفه ضمن إحدى الفئات التالية :

تصنيف الديون (المدينين):

١- **ديون جيدة :** هي الديون القابلة للتحصيل بشكل كامل في مواعيدها .

٢- **ديون مشكوك في تحصيلها :** هي الديون التي يوجد شك في عدم إمكانية تحصيلها نتيجة ضعف المركز المالي للمدين أو تأخره ومماطلته في السداد .

٣- **الديون المعدومة :**هي الديون التي ثبت عدم إمكانية تحصيلها لعدة أسباب منها :

- إفلاس المدين أو إعساره أو وفاة المدين وعدم إمكانية تركه لأموال تسدد الدين .
- إختفاء المدين أو إنقطاع أخباره ،أو التقادم القانوني للدين أو التنازل الطوعي عن جزء من الدين .
- إمتناع المدين عن السداد وعدم وجود إثبات للدين أو ضمانات له .

الغاية من جرد المدينين :

١- التأكد من صحة تقويم أرصدة المدينين وذلك بفحص الأرصدة والتأكد من إمكانية تحصيلها وتقويمها وعرضها بالقيمة القابلة للتحصيل .

٢- تحديد الديون غير الجيدة (المشكوك في تحصيلها) وتشكيل مخصصات لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها .

٣- تحديد الديون المعدومة والديون المشكوك في تحصيلها .

- **المعالجة المحاسبية للديون المعدومة والديون المشكوك في تحصلها :**

أولاً – إثبات إنعدام الدين : إذا ثبت وجود دين معدوم سواء خلال السنة أوفي نهاية السنة عند الجرد يتم شطب الدين بتخفيض حساب المدينين (الزبائن)وجعله دائناً بمقدار الدين المعدوم ،وحساب الديون المعدومة مديناً بالقيد :

من حـ/ديون معدومة إلى حـ/مدينين

وفي نهاية السنة المالية يقفل مجموع الديون المعدومة في حساب الأرباح والخسائر إذا لم يكن هناك مخصص للديون المشكوك فيها بالقيد :

من حـ/ أ.خ إلى حـ/ديون معدومة

ثانياً – تكوين مخصص الديون المشكوك فيها :

تلجأ معظم الشركات إلى تكوين مخصص (مؤونة) للديون المشكوك في تحصيلها بإعتبارها خسائر محتملة الوقوع في الأجل القصير (إنسجاماً مع قاعدة الحيطة والحذر) .

مخصص الديون المشكوك فيها : هومبلغ يقتطع من حساب أ.خ ويخصص لمواجهة خسائر محتملة (ديون معدومة) في العام القادم التي تتمثل في عدم سداد بعض الزبائن .

وتتبع في تكوين مخصص الديون المشكوك فيها عدة طرائق أهمها وأكثرها شيوعاً هي :

- تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بنسبة مئوية من رصيد المدينين (أكثرها شيوعاً):

تعتمد هذه الطريقة على تكوين مخصص بنسبة مئوية من رصيد المدينين (بعد إستبعاد الديون المعدومة عند الجرد) وفي جميع الحالات يتم إقتطاع مخصص الديون المشكوك فيها من حساب الأرباح والخسائر في نهاية السنة المالية بالقيد :

من حـ/ أ.خ　　إلى حـ/ م.د.م .فيها

ونواجه عدة إحمالات :

١- في حال عدم وجود م.د.م.فيها في ميزان المراجعة :

مثال : استخرجت الأرصدة التالية من ميزان المراجعة لإحدى الشركات في آخر السنة المالية :

مدينون ١٥٥٠٠٠ ل.س – ديون معدومة ٣٠٠٠ ل.س .

وعند الجرد إعدم دين على أحد المدينين قدره ٥٠٠٠ ل.س وقد تقرر تشكيل مخصص للديون المشكوك فيها بواقع ٤% من المدينين .

والمطلوب : إثبات قيود التسويات الجردية اللازمة لما سبق .

الحل :

١- إثبات الدين المعدوم عند الجرد بأن يتم تخفيض المدينين بمقدار الدين المعدوم :

٥٠٠٠ من حـ/ ديون معدومة　　٥٠٠٠ إلى حـ/ مدينين

رصيد المدينين = ١٥٥٠٠٠ ــ ٥٠٠٠(د.معدومة عند الجرد) = ١٥٠٠٠٠للميزانية

٢- إقفال الديون المعدومة :

٣٠٠٠ بالميزان خلال العام + ٥٠٠٠ عند الجرد = ٨٠٠٠ في حـ/أ.خ

وذلك في حال عدم وجود مخصص .د.م.فيها من العام السابق في ميزان المراجعة :

٨٠٠٠ من حـ/أ.خ　　٨٠٠٠ إلى حـ/د.معدومة

٣- يشكل المخصص الجديد للعام القادم من رصيد المدينين النهائي :

رصيد المدينين النهائي = رصيد المدينين في ميزان المراجعة ــ د.معدومة عند الجرد

رصيد المدينين النهائي = ١٥٥٠٠٠ ــ ٥٠٠٠ = ١٥٠٠٠٠

المخصص الجديد للعام القادم = ١٥٠٠٠٠ x ٤% = ٦٠٠٠

٦٠٠٠ من حـ/ أ.خ　　٦٠٠٠ إلى حـ/ م.د.م.فيها

ويظهر مخصص .د.م.فيها في الميزانية مطروحاً من المدينين لبيان صافي الديون الجديدة كمايلي:

أصول	الميزانية	خصوم
١٥٠٠٠٠	مدينين	
١٤٤٠٠٠ ٦٠٠٠	م.د.م.فيها	

-المعالجة المحاسبية للديون المعدومة مع مخصص الديون المشكوك فيها :

في نهاية السنة المالية يتم معالجة أو تسوية الديون المعدومة مع مخصص الديون المشكوك فيها والذي شكل في نهاية العام السابق (الوارد في ميزان المراجعة) .

ثم يشكل المخصص الجديد للعام القادم على ضوء نتائج التسوية .

- **في نهاية العام القادم :** بما أن هناك رصيد مخصص للديون المشكوك فيها (المشكل في نهاية العام)

العام السابق والذي خصص لتغطية الديون المعدومة في العام الجديد فعند معالجة الديون المعدومة مع المخصص الموجود في ميزان المراجعة نواجه إحدى الإحتمالات التالية :

أولاً- مجموع الديون المعدومة تساوي مخصص د.م.فيها الوارد في ميزان المراجعة :

تقفل مجموع الديون المعدومة في م.د.م.فيها ثم يشكل المخصص الجديد وفق النسبة المحددة (المخصص الجديد يظهر بالميزانية مطروحاً من رصيد المدينين).

ثانياً - مجموع الديون المعدومة > أكبر مخصص د.م.فيها الوارد في ميزان المراجعة:

في هذه الحالة فإن مخصص .د.م.فيها المشكل من العام السابق لا يكفي لتغطية كامل الديون المعدومة للعام الحالي التالي ،يتم إقفال جزء من د.معدومة بمقدار المخصص في حساب م.د.م.فيها والمتبقي من الديون المعدومة يعتبر خسارة يقفل في حـ/أ.خ بالقيد :

من مذكورين

حـ/م.د.م.فيها

حـ/أ.خ(الفرق) إلى حـ/د.معدومة

ويكون مخصص جديد للمؤونة الديون للعام القادم من رصيد المدينين وفق النسبة المحددة ويقتطع من حـ/أ.خ بالقيد :

من حـ/ أ.خ إلى حـ/م.د.م.فيها

ثالثاً- مجموع الديون المعدومة < أصغر مخصص د.م.فيها الوارد في ميزان المراجعة :

في هذه الحالة فإن المخصص يكفي لتغطية كامل الديون المعدومة ويبقى فائض من المخصص وتتم معالجته المحاسبية حسب الخطوات التالية :

- يقفل كامل الديون المعدومة في حساب م.د.م.فيها :

من حـ/ م.د.م.فيها إلى حـ/د.معدومة

- أما الفائض من المخصص السابق يتم التصرف به حسب حاجة المخصص الجديد المراد تشكيله وذلك وفق الإحتمالات التالية :

١- إذا كان الفائض من المخصص السابق يساوي مبلغ المخصص المراد تشكيله للعام القادم فلا حاجة لأية قيود وإنما يظهر فقط المخصص الجديد في الميزانية مطروحاً من حساب المدينين .

٢- إذا كان الفائض من المخصص السابق أصغر أو أقل من مبلغ المخصص المراد تشكيله للعام القادم في هذه الحالة يؤخذ (يقتطع) الفرق من حـ/ أ.خ بالقيد :

من حـ/أ.ح إلى حـ/م.د.م.فيها (بالفرق)

٣- إذا كان الفائض من المخصص السابق أكبر من مبلغ المخصص المراد تشكيله للعام القادم أي أن الفائض من المخصص السابق يكفي لتغطية كامل المخصص الجديد المكون للعام القادم ويبقى فائض منه أيضاً في هذه الحالة فإن هذا الفائض يرد إلى حـ/أ.خ بقيد عكسي ويعتبر بمثابة إيراد :

من حـ/ م.د.م.فيها (بالفائض) إلى حـ/أ.خ

<u>ملاحظة :</u> في كل الحالات السابقة يظهر المخصص الجديد للعام القادم في الميزانية مطروحاً من حساب المدينين بغض النظر عن المبلغ المقتطع من حـ/أ.خ .

مسألة : إستخرجت الأرصدة التالية من دفاتر إحدى الشركات في نهاية السنة :

١٨٩٠٠٠مدينين – ٦٠٠٠ديون معدومة وعند الجرد تم إعدم دين قدره ٩٠٠٠ ل.س وتقرر تشكيل م.د.م.فيها للعام القادم بواقع ٥% من المدينين

المطلوب : إثبات قيود التسويات الجردية اللازمة لما سبق وبيان أثر ذلك في الميزانية وذلك وفقاً للافتراضات التالية:

١- إذا كان رصيد م.د.م. فيها ١٥٠٠٠ ل.س .

٢- إذا كان رصيد م.د.م. فيها ١٠٠٠٠ ل.س .

٣- إذا كان رصيد م.د.م.فيها ٢٠٠٠٠ ل.س .

الحل :

١- الإفتراض الأول إذا كان رصيد م.د.م. فيها ١٥٠٠٠ ل.س:

٩٠٠٠ من حـ/ د.معدومة　　٩٠٠٠ إلى حـ/ مدينين

٦٠٠٠رصيد د.معدومة +٩٠٠٠د.معدومة خلال الجرد =١٥٠٠٠ مجموع الديون المعدومة .

- يقفل كامل الديون المعدومة في حساب م.د.م.فيها:

١٥٠٠٠ من/حـ م.د.م. فيها　　١٥٠٠٠ إلى حـ/د.معدومة

- تشكيل م.د.م.فيها للعام القادم :

١٨٩٠٠٠رصيد مدينون – ٩٠٠٠ = ١٨٠٠٠٠ x ٥% = ٩٠٠٠ م.د.م. فيها للعام القادم

٩٠٠٠ من حـ/ أ.خ　　٩٠٠٠ إلى حـ/ م.د.م. فيها

أصول	الميزانية	خصوم
	١٨٠٠٠٠ مدينين	
١٧١٠٠٠	٩٠٠٠ -م.د.م.فيها	

٢- الإفتراض الثاني إذا كان رصيد م.د.م. فيها ١٠٠٠٠ ل.س:

٩٠٠٠ من حـ/ د.معدومة　　٩٠٠٠ إلى حـ/ مدينين

٦٠٠٠رصيد د.معدومة +٩٠٠٠د.معدومة خلال الجرد =١٥٠٠٠ مجموع الديون المعدومة .

- يقفل جزء من إجمالي الديون المعدومة في حساب م.د.م.فيها والمتبقي يؤخذ من حـ/أ.خ:

من مذكورين

١٠٠٠٠ حـ / م.د.م. فيها

٥٠٠٠ حـ/أ.خ　　١٥٠٠٠ إلى حـ/د.معدومة

- تشكيل م.د.م. فيها للعام القادم :

١٨٩٠٠٠رصيد مدينون – ٩٠٠٠ = ١٨٠٠٠٠ x ٥% = ٩٠٠٠ م.د.م. فيها للعام القادم

٩٠٠٠ من حـ/ أ.خ　　٩٠٠٠ إلى حـ/ م.د.م. فيها

أصول	الميزانية	خصوم
	١٨٠٠٠٠ مدينين	
١٧١٠٠٠	٩٠٠٠ -م.د.م.فيها	

٣- الإفتراض الثالث إذا كان رصيد م.د.م. فيها ٢٠٠٠٠ ل.س:

٩٠٠٠ من حـ/ د.معدومة　　٩٠٠٠ إلى حـ/ مدينين

٦٠٠٠رصيد د.معدومة +٩٠٠٠د.معدومة خلال الجرد =١٥٠٠٠ مجموع الديون المعدومة .

- يقفل كامل الديون المعدومة في حساب م.د.م.فيها والمتبقي من المؤونة يحول إلى حـ/أ.خ:

٢٠٠٠٠ من حـ / م.د.م. فيها　　إلى مذكورين

١٥٠٠٠ حـ/د.معدومة

٥٠٠٠ حـ/أ.خ

- تشكيل م.د.م.فيها للعام القادم :

١٨٩٠٠٠رصيد مدينون – ٩٠٠٠ = ١٨٠٠٠٠ x ٥% = ٩٠٠٠ م.د.م. فيها للعام القادم

٩٠٠٠ من حـ/ أ.خ　　٩٠٠٠ إلى حـ/ م.د.م. فيها

أصول	الميزانية	خصوم
١٨٠٠٠٠ مدينين		
١٧١٠٠٠ ٩٠٠٠ -م.د.م.فيها		

المحاضرة السابعة

قياس عناصر المركز المالي

(الأصول المتداولة)

جرد المدينين – أوراق القبض

ثانياً - جرد أوراق القبض :

تعرف أوراق القبض بأنها الكمبيالات التي تثبت الديون المترتبة للشركة على الغير بشكل قانوني .

وإحدى أشكال التصرف بأوراق القبض هو إمكانية خصمها لدى المصارف قبل موعد إستحقاقها حيث تحصل الشركة على قيمة أقل من القيمة الإسمية لورقة القبض قبل موعد إستحقاقها وذلك مقابل مصاريف تسمى مصاريف حسم أو مصاريف آجيو والتي تعتبر خسارة للشركة .

مصاريف الحسم (آجيو)=القيمة الإسمية لورقة القبض – القيمة المحصلة

وتماشياً مع سياسة الحيطة والحذر إذا قررت الشركة في نهاية العام أن تقوم بخصم جزء من أوراق القبض التي بحوزتها في العام القادم عليها تكوين مخصص لتغطية مصاريف الحسم (الآجيو) المتوقعة في العام القادم يسمى مخصص حسم أوراق القبض (مخصص آجيو) يقتطع من حـ/أ.خ .

الغاية من جرد أوراق القبض : هو التحقق من وجودها وملكيتها وصحة تقويمها والافصاح عنها في الميزانية وذلك للأغراض التالية :

- **التأكد من وجود أوراق قبض :** تجرى المطابقة بين الرصيد الدفتري لحساب أوراق القبض مع نتائج الجرد الفعلي على أن يشمل الجرد :

١-أوراق القبض المحفوظة لدى الشركة وكذلك الموجودة لدى المصرف برسم التحصيل أو برسم التأمين .

٢- التأكد من الملكية : يتوجب التأكد من أن أوراق القبض جميعها باسم الشركة (أو صاحبها) أو مظهرة لأمر المنشأة .

-**للتأكد من صحة التقويم :** يتم تقييم أوراق القبض بقيمتها الحالية .

القيمة الحالية لأوراق القبض = القيمة الأسمية – مخصص الآجيو

ويعرف مخصص الآجيو : بأنه المبلغ المقتطع من حساب الأرباح والخسائر والمكون لتغطية مصاريف الآجيو (الحسم)المتوقعة في العام القادم عند قيام الشركة بحسم أوراق القبض التي بحوزتها (تمتلكها).

مخصص الآجيو = مبلغ الفائدة عمولة التحصيل

مبلغ الفائدة = (القيمة الأسمية لورقة القبض x معدل الفائدة) x (الفترة الباقية للاستحقاق ÷ ١٢)

أما فترة الاستحقاق فهي من تاريخ نهاية السنة الحالية حتى تاريخ إستحقاق ورقة القبض في العام القادم .

ويشكل المخصص (الآجيو) بتاريخ إعداد الميزانية ويقتطع من حساب الأرباح والخسائر بالقيد :

من حـ /أ.خ　　إلى حـ / مخصص آجيو

ويظهر مخصص الآجيو مطروحاً من القيمة الأسمية لأوراق القبض في الميزانية لبيان القيمة الحالية لأوراق القبض .

- معالجة مصاريف الآجيو في حال عدم وجود مخصص آجيو في ميزان المراجعة :

مسألة : في ٢٠١٥/١٢/٣١ ظهرت الأرصدة التالية في ميزان المراجعة لإحدى الشركات :

أوراق القبض ٣٠٠٠٠٠ ل.س و مصاريف آجيو (حسم) ٥٠٠٠ ل.س

فإذا علمت أن أوراق القبض تستحق في ٢٠١٦/٤/١ وأن معدل الفائدة (الخصم) ٨ % ومصاريف التحصيل ١٠٠٠ ل.س .

المطلوب: إثبات قيود التسوية الجردية اللازمة وحساب مخصص الآجيو في حساب الأرباح والخسائر بإعتبارها خسارة بالقيد :

الحل :

٥٠٠٠ من حـ/أ.خ　　٥٠٠٠ إلى حـ/م.آجيو (حسم)

- تكوين مخصص الآجيو للعام القادم :

مخصص الآجيو = مبلغ الفائدة +عمولة التحصيل

= (٣٠٠٠٠٠ x ٠,٠٨x ١٢/٣) + ١٠٠٠ = ٦٠٠٠+١٠٠٠ = ٧٠٠٠ل.س

ويقتطع من حساب الأرباح والخسائر بالقيد :

٧٠٠٠ من حـ/أ.خ　　٧٠٠٠ إلى حـ/مخصص آجيو للعام القادم (ميزانية)

منه	حـ/مخصص آجيو		له
٧٠٠٠	رصيد دائن للميزانية	٧٠٠٠	من حـ/ أ.خ
٧٠٠٠		٧٠٠٠	

أصول	الميزانية	خصوم
	أصول متداولة	
٣٠٠٠٠٠	أوراق قبض	
٧٠٠٠	- مخصص آجيو	
٢٩٣٠٠٠	القيمة الحالية لأوراق القبض	

ثانياً- معالجة مصاريف الآجيو مع مخصص الآجيو في نهاية السنة المالية :

الخطوة الأولى: في نهاية السنة المالية تتم تغطية مصاريف الآجيو (الحسم) في حساب مخصص الآجيو المشكل لهذه الغاية ونواجه إحدى الإحتمالات التالية :

١- مصاريف الآجيو تساوي مخصص الآجيو .

٢-مصاريف الآجيو أكبر> من مخصص الآجيو(الفرق في حساب الأرباح والخسائر) .

٣- مصاريف الآجيو أقل< من مخصص الآجيو(فائض من المخصص يتم التصرف به حسب الحاجة)

الخطوة الثانية : يتم تكوين مخصص آجيو جديد للعام القادم على ضوء البيانات الخاصة بأوراق القبض الموجودة في نهاية السنة ويقتطع من حساب الأرباح والخسائر ويظهر مخصص الآجيو في الميزانية .

مسألة : ظهرت الأرصدة التالية في ميزان المراجعة لإحدى الشركات :

٣٠٠٠٠٠ ل.س أوراق القبض – ٢٠٠٠٠ ل.س مصاريف آجيو (حسم) .فإذا علمت أن أوراق القبض تستحق في ٢٠١٦/٥/١ وأن معدل الفائدة (الخصم)٩ %ومصاريف التحصيل ١٠٠٠ ل.س .

المطلوب : إثبات قيود التسوية الجردية اللازمة لمعالجة الآجيو وحساب مخصص الآجيو وبيان أثر ذلك على الميزانية وفقاً للإفتراضات التالية :

١-إذا كان مخصص آجيو ٢٠٠٠٠ ل.س . ٢- مخصص آجيو ١٥٠٠٠ ل.س .

٣-مخصص آجيو ٢٥٠٠٠ ل.س .

الحل :

١- الإفتراض الأول : ٢٠٠٠٠ م.آجيو (الحسم) = ٢٠٠٠٠ مخصص آجيو :

-يتم إقفال مصروف الآجيو الوارد في ميزان المراجعة في حساب مخصص الآجيو الوارد في ميزان المراجعة (الرصيد القديم) بالقيد :

٢٠٠٠٠ من حـ/مخصص الآجيو ٢٠٠٠٠ إلى حـ/مصاريف الآجيو

- ثم يتم تشكيل مخصص الآجيو الجديد للعام القادم (يظهر في الميزانية مطروحاً من أوراق القبض)

مخصص الآجيو = مبلغ الفائدة + عمولة التحصيل

=(٣٠٠٠٠٠ x ٠,٠٩x ١٢/٤) + ١٠٠٠ = ٩٠٠٠+١٠٠٠ = ١٠٠٠٠ل.س

١٠٠٠٠ من حـ/أ.خ ١٠٠٠٠إلى حـ/مخصص الآجيو

٢-الإفتراض الثاني : ٢٠٠٠٠ م.آجيو (الحسم) أكبر > ١٥٠٠٠ مخصص آجيو :

- يتم إقفال مصروف الآجيو الوارد في ميزان المراجعة في حساب مخصص الآجيو الوارد في ميزان المراجعة (الرصيد القديم) ويؤخذ الباقي من حساب الأرباح والخسائر :

<u>من مذكورين</u>

١٥٠٠٠حـ / مخصص الآجيو

٥٠٠٠ حـ/أ.خ ٢٠٠٠٠ إلى حـ/ مصاريف الآجيو

ثم يتم تشكيل مخصص الآجيو الجديد للعام القادم (يظهر في الميزانية مطروحاً من أوراق القبض)

مخصص الآجيو = مبلغ الفائدة + عمولة التحصيل

=(٣٠٠٠٠٠ x ٠,٠٩x ١٢/٤) + ١٠٠٠ = ٩٠٠٠+١٠٠٠ = ١٠٠٠٠ل.س

١٠٠٠٠ من حـ/أ.خ ١٠٠٠٠إلى حـ/مخصص الآجيو

٣- الإفتراض الثالث : ٢٠٠٠٠ م.آجيو (الحسم) أصغر <٢٥٠٠٠ مخصص آجيو :

٢٥٠٠٠ من حـ / مخصص الآجيو　　إلى مذكورين
٢٠٠٠٠ حـ/م.آجيو
٥٠٠٠ حـ/أ.خ

-ثم يتم تشكيل مخصص الآجيو الجديد للعام القادم (يظهر في الميزانية مطروحاً من أوراق القبض)

مخصص الآجيو = مبلغ الفائدة + عمولة التحصيل

=(٣٠٠٠٠٠ x ٠,٠٩x ١٢/٤) + ١٠٠٠ = ٩٠٠٠+١٠٠٠ = ١٠٠٠٠ل.س

١٠٠٠٠ من حـ/أ.خ　　١٠٠٠٠إلى حـ/مخصص الآجيو

أصول	الميزانية	خصوم
	أصول متداولة	
٣٠٠٠٠٠	أوراق قبض	
١٠٠٠٠	- مخصص آجيو	
٢٩٠٠٠٠	القيمة الحالية لأوراق القبض	

المحاضرة الثامنة

قياس عناصر المركز المالي

(الأصول المتداولة)

الأوراق المالية

تعرف الأوراق المالية بأنها الأسهم وسندات القرض التي تقتنيها الشركة بغرض إستثمار الفائض من أموالها وتحقيق منفعة والتي تتمثل بتحقيق ربح من خلال إعادة بيعها بسعر أعلى من تكلفة شرائها ،وتحقيق عائد مرتبط بها متمثل بنصيب الأسهم من الأرباح الموزعة والفائدة على السندات .

وتصنف الإستثمارات من الأسهم والسندات ضمن الأصول المتداولة بإعتبارها إستثمارات قصيرة الأجل تهدف إلى تشغيل الأموال المجمدة أو الفائضة لدى الشركة .

الغاية من جرد الأوراق المالية:

تحفظ الأوراق المالية في محفظة خاصة تكون بعهدة شخص مسؤول أو تودع لدى المصارف، وتقوم الشركة في نهاية كل سنة مالية بجردها للتحقق من وجودها وملكيتها وصحة تقويمها والإفصاح عنها في الميزانية.

التحقق من وجود الأوراق المالية :

تجري المطابقة بين رصيد الأوراق المالية الدفتري ونتائج الجرد الفعلي لها على أن يشمل الجرد :

١- الأوراق المالية الموجودة لدى الشركة .

٢- الأوراق المالية المودعة لدى المصارف للحفظ أو برسم التأمين .

٣- الأوراق المالية المودعة لدى الوسطاء (وسطاء البيع والشراء في سوق الأوراق المالية).

- **التحقق من ملكية الأوراق المالية :**

وذلك بأن يتم التأكد من أن جميع الأوراق المالية مسجلة باسم الشركة أصولاً.

- **تقييم الأوراق المالية وعرضها في الميزانية :**

يتم تقييم الأوراق المالية بسعر التكلفة وإذا كان سعر السوق لها بتاريخ إعداد الميزانية أقل من سعر التكلفة يتم تكوين مخصص هبوط أسعارها وذلك بالفرق بين السعرين .

ويسمى هذا المخصص بمخصص هبوط أسعار أوراق مالية يقتطع من حساب الأرباح والخسائر وذلك لتغطية الخسائر المحتملة من بيع الأوراق المالية في العام التالي .

- **في حال الإحتفاظ بالأوراق المالية :**

أولاً- إذا كان سعر السوق للأوراق المالية أقل من التكلفة ولا يوجد مخصص سابق في ميزان المراجعة:

يشكل مخصص بالفرق لمواجهة الخسائر المحتملة عند بيعها بإعتبارها أصل متداول قابل للبيع في أي وقت تراه الشركة مناسباً .

يكون مخصص هبوط أسعار أوراق مالية يقتطع من حساب الأرباح والخسائر في نهاية السنة المالية :

من حـ/ أ.خ إلى حـ/مخصص هبوط أسعار أوراق مالية

مثال : أظهر ميزان المراجعة رصيد الأوراق المالية بالتكلفة ٤٥٠٠٠٠ ل.س وعند الجرد تبين أن سعر السوق لها هو ٤٤٠٠٠٠ ل.س .

المطلوب : تسجيل ما سبق في دفتر يومية الشركة وبيان أثر ذلك على الميزانية .

الحل :

بالمقارنة بين السعرين نجد أن سعر السوق أقل من سعر التكلفة بـ ١٠٠٠٠ ل.س لذلك يشكل به مخصص هبوط أسعار أوراق مالية بالفرق بين السعرين .

١٠٠٠٠ من حـ/أ.خ　　١٠٠٠٠ إلى حـ/مخصص هبوط أسعار أوراق مالية

وتظهر أوراق مالية بالميزانية بسعر التكلفة مطروحاً منها مخصص هبوط أسعار أوراق مالية وصافي القيمة يمثل سعر السوق (القيمة السوقية العادلة).

أصول	الميزانية	خصوم
أصول متداولة		
٤٥٠٠٠٠ أوراق مالية		
١٠٠٠٠ - م.هـ.أ.أ.مالية		
٤٤٠٠٠٠ القيمة السوقية		

ثانياً- معالجة مخصص هبوط أسعار أوراق مالية في حال وجود مخصص سابق في ميزان المراجعة :

تجرى معالجة المخصص وفق إحتمالات سعر السوق للأوراق المالية في نهاية السنة المالية كما يلي :

١- سعر السوق أكبر من التكلفة أو يساويها :

في هذه الحالة لا حاجة لمخصص هبوط أسعار أوراق مالية وبالتالي يرد المخصص السابق إلى حساب أرباح وخسائر .

مثال : أظهر ميزان المراجعة رصيد الأوراق المالية ٣٠٠٠٠٠ ل.س ،١٠٠٠٠ ل.س مخصص هبوط أسعار أوراق مالية ، وعند الجرد تبين أن سعر السوق ٣٢٠٠٠٠ ل.س .

المطلوب : تسجيل ما سبق في دفتر يومية الشركة وبيان أثر ذلك على الميزانية .

الحل : بما أن سعر السوق أكبر من سعر التكلفة لا داعي لتكوين مخصص هبوط أسعار أوراق مالية ويرد المخصص السابق إلى حساب الأرباح والخسائر بالقيد :

١٠٠٠٠ من حـ/مخصص هبوط أسعار أوراق مالية　　١٠٠٠٠ إلى حـ/أ.خ

وتظهر الأوراق المالية في الميزانية بسعر التكلفة :

أصول	الميزانية	خصوم
أصول متداولة		
٣٠٠٠٠٠ أوراق مالية		

٢ـسعر السوق أقل من سعر التكلفة :

يتم تكوين مخصص جديد بالفرق آخذين بعين الإعتبار رصيد المخصص السابق وفق الإحتمالات التالية :

أ- إذا كان رصيد المخصص السابق يساوي المخصص الجديد لاحاجة لأية تسوية فقط يدور رصيد المخصص السابق إلى العام القادم .

ب-إذا كان رصيد المخصص السابق أقل من المخصص الجديد يؤخذ الفرق من حساب أرباح وخسائر ليصبح المخصص مساوياً للمخصص الجديد المطلوب .

ت-إذا كان رصيد المخصص السابق أكبر من المخصص الجديد ترد الزيادة إلى حساب الأرباح والخسائر

مثال : أظهر ميزان المراجعة رصيد الأوراق المالية ٥٠٠٠٠٠ ل.س ،١٠٠٠٠٠ ل.س مخصص هبوط أسعار أوراق مالية ، وعند الجرد تبين أن سعر السوق٤٨٥٠٠٠ ل.س .

المطلوب : تسجيل ما سبق في دفتر يومية الشركة وبيان أثر ذلك على الميزانية .

الحل : بالمقارنة نجد أن سعر السوق أقل من سعر التكلفة لذلك يتم تكوين مخصص هبوط أسعار أوراق مالية :

٥٠٠٠٠٠ (سعر تكلفة)-٤٨٥٠٠٠ (سعر سوق)= ١٥٠٠٠ ل.س مخصص هبوط أسعار أوراق مالية

وبما أن هناك مخصص سابق بمقدار ١٠٠٠٠ ل.س فإننا نحتاج ٥٠٠٠ ل.س إضافية تقتطع من حساب الأرباح والخسائر بالقيد :

٥٠٠٠ من حـ/أ.خ　　٥٠٠٠ إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية

أصول	الميزانية	خصوم
	أصول متداولة	
٥٠٠٠٠٠	أوراق مالية	
١٥٠٠٠	- م.هـ.أ.مالية	
٤٨٥٠٠٠	القيمة السوقية	

- **<u>حالة بيع الأوراق المالية :</u>**

إذا قامت الشركة ببيع الأوراق المالية كلياً أو جزئياً خلال السنة المالية تكون المعالجة المحاسبية كما يلي :

١- إذا كانت نتيجة عملية البيع خسارة بالفرق بين سعر السوق وسعر التكلفة يكون القيد المحاسبي :

<u>من مذكورين</u>

حـ/نقدية (ثمن البيع)

حـ/خسائر بيع أوراق مالية (الفرق خسارة)　　إلى حـ/أوراق مالية (ثمن التكلفة)

وتعالج الخسارة في نهاية السنة المالية مع مخصص هبوط أسعار أوراق مالية المدور من السنة الماضية

٢- إذا كانت نتيجة عملية البيع ربحاً ثبت بتاريخ البيع بالفرق بين سعر السوق وسعر التكلفة يكون القيد المحاسبي :

من حـ/نقدية (ثمن البيع)　　إلى مذكورين

حـ/أوراق مالية (ثمن التكلفة)

حـ/ أرباح بيع أوراق مالية (الفرق ربحاً)

-ثم تقفل أرباح بيع أوراق مالية في حساب الأرباح والخسائر في نهاية السنة المالية بالقيد :

من حـ/ أرباح بيع أوراق مالية　　إلى حـ/أ.خ

ويرد المخصص إلى حساب الأرباح والخسائر إذا لم تستدع الحاجة إلى تكوين مخصص جديد .

المحاضرة التاسعة

قياس عناصر المركز المالي

(الأصول المتداولة)

جرد البضاعة (المخزون السلعي)

يعتبر المخزون السلعي من أهم عناصر الأصول (الموجودات)وذلك لتأثيره المباشر على الدخل وعلى المركز المالي للشركة ولسهولة تعرضه للسرقة والاختلاس والتلاعب .

-جرد البضاعة :

يقصد به حصر وتحديد كمية وقيمة المخزون من البضائع على كافة أنواعها والذي تمتلكه الشركة بتاريخ معين عند إعداد القوائم المالية .

ولمعرفة عدد وحدات بضاعة آخر المدة :

وحدات بضاعة آخر المدة = عدد وحدات بضاعة أول المدة

+ عدد وحدات المشتريات خلال العام (وذلك بعد إستبعاد مرودودات المشتريات)

- عدد وحدات المبيعات خلال العام (وذلك بعد إستبعاد مرودودات المبيعات)

-الغاية من جرد البضاعة :

للتأكد من وجود البضاعة الفعلي ومن ملكية الشركة لها ومن صحة تقويمها بشكل عام هناك في المحاسبة نظامان متبعان في المعالجة المحاسبية للبضاعة هما :

١- **الجرد الدوري :** حيث يتم جرد مخزون آخر المدة مرة واحدة في نهاية السنة المالية جرداً فعلياً لتحديد تكلفة المتبقي من المخزون ومعرفة تكلفة البضاعة المباعة .

يستخدم هذا النوع من الجرد في الشركات التي تمتلك بضاعة كثيرة العدد ورخيصة الثمن .

٢- **الجرد المستمر (الدائم):** عند إتباع هذا النظام من الجرد يمكننا معرفة تكلفة المخزون السلعي أو البضاعة الموجودة في المخازن في أية لحظة وبشكل مستمر من خلال حساب خاص للمخزون السلعي كما يمكن معرفة تكلفة البضاعة المباعة في أية لحظة دون الإنتظار حتى نهاية السنة المالية .

ويستخدم هذا النوع من الجرد في الشركات كبيرة الحجم نسبياً والتي تتعامل مع سلع قليلة العدد (غالية الثمن)مثل السيارات .

- **التأكد من ملكية الشركة للبضاعة :**

حيث يتم العودة إلى فواتير وعقود الشراء للتأكد من أن البضاعة باسم الشركة والتأكد من الموجود المادي للبضاعة بغض النظر عن مكان وجودها ويندرج ضمن ذلك مايلي:

- البضاعة الموجودة في المخازن الرئيسية للشركة أو لدى فروعها ومراكز البيع .
- البضاعة في الطريق : وهي البضاعة المشتراة ولم تصل إلى الشركة بعد.
- البضاعة تحت التخليص : وهي البضاعة المستوردة من قبل الشركة والموجودة في مخازن الجمارك برسم التخليص .
- البضاعة الموجودة لدى وكلاء البيع برسم البيع أو الإعادة .
- البضاعة الموجودة لدى الغير برسم التأمين (كضمان لقروض).
- البضاعة الموجودة في المعارض .

ملاحظة : إن البضائع الموجودة في مخازن الشركة كأمانة للغير أو البضاعة المباعة ولم يستلمها الزبائن لا تعتبر من بضاعة آخر المدة لانها ليست ملكاً للشركة .

- **صحة تقويم البضاعة :**

يتم تقويم البضاعة بسعر التكلفة أوسعرالسوق أيهما أقل أي تطبيقاً لقاعدة "التكلفة أو السوق أيهما أقل" وذلك إنسجاماً مع سياسة الحيطة والحذر .

حيث يتم تقويم بضاعة آخر المدة بالتكلفة الفعلية وتثبت بالقيد :

من حـ/ بضاعة آخر المدة إلى حـ/المتاجرة

وإذا كان سعر السوق أقل من التكلفة الفعلية يتم التقويم على أساس قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل مع تكوين مخصص هبوط أسعار المخزون السلعي بالفرق بين سعر السوق وسعر التكلفة .

ويشكل هذا المخصص بإقتطاعه من حساب الأرباح والخسائر ويثبت بالقيد :

من حـ/ أ.خ إلى حـ/مخصص هبوط أسعار بضاعة

ويظهر حساب بضاعة آخر المدة في الميزانية بالتكلفة مطروحاً منه مخصص هبوط أسعار البضاعة .

- **معالجة مخصص هبوط أسعار بضاعة المدور من السنة السابقة :**

عند وجود مخصص هبوط أسعار بضاعة مكون من السنة الماضية وظاهر في ميزان المراجعة ومدور لهذه السنة تتم معالجته في نهاية هذه السنة بعد جرد المخزون وتحديد تكلفته حسب الإحتمالات :

١ـسعر التكلفة للبضاعة أقل من سعر السوق أو يساويه :

في هذه الحالة لا حاجة لمخصص هبوط أسعار بضاعة لذلك يرد المخصص القديم إلى حساب الأرباح والخسائر بالقيد :

من حـ/ مخصص هبوط أسعار بضاعة إلى حـ/أ.خ

٢ـإذا كان سعر التكلفة للبضاعة أكبر من سعر السوق :

في هذه الحالة يتوجب تكوين مخصص هبوط أسعار بضاعة بالفرق بين سعر التكلفة وسعر السوق مع مراعاة الرصيد السابق المدور من المخصص وفق الإحتمالات التالية :

أ- إذا كان المخصص الجديد يساوي رصيد مخصص هبوط أسعار البضاعة السابق لا داعي لأية تسوية فقط يدور هذا الرصيد للعام القادم .

ب- إذا كان المخصص الجديد أكبرمن رصيد مخصص هبوط أسعار البضاعة السابق هنا يجب إقتطاع الفرق من حساب الأرباح والخسائر .

ت- إذا كان المخصص الجديد أقل من رصيد مخصص هبوط أسعار البضاعة السابق يعني ذلك وجود فائض من المخصص القديم بالفرق حيث نقوم في هذه الحالة برد الزيادة إلى حساب الأرباح والخسائر .

مسألة :

في ٢٠١٦/١٢/٣١ أظهرت عملية الجرد لدى إحدى الشركات التجارية أن تكلفة البضاعة الموجودة في المخازن ٦٥٠٠٠٠ ل.س وكان رصيد حساب مخصص هبوط أسعار البضاعة ٣٠٠٠٠ ل.س .

المطلوب : إثبات قيود التسوية الجردية للبضاعة و مخصص هبوط أسعار البضاعة في ٢٠١٦/١٢/٣١ وذلك وفقاً للإفتراضات التالية :

١-سعر السوق للبضاعة ٧٠٠٠٠٠ ل.س .

٢-سعر السوق للبضاعة٦٢٠٠٠٠ ل.س .

٣- سعر السوق للبضاعة يقل عن التكلفة ١٠%

الحل :

- نقوم أولاً بإثبات بضاعة آخر المدة بسعر التكلفة في جميع الحالات بالقيد :

٦٥٠٠٠٠ من حـ/بضاعة آخر المدة　　٦٥٠٠٠٠ إلى حـ/المتاجرة

١-الإفتراض الأول : سعر السوق للبضاعة ٧٠٠٠٠٠ ل.س إذاً هو أكبر من سعر التكلفة فلا حاجة لتشكيل مخصص وبالتالي نرد المخصص القديم إلى حساب الأرباح والخسائر بالقيد :

٣٠٠٠٠ من حـ/ مخصص هبوط أسعار بضاعة　　٣٠٠٠٠ إلى حـ/ أ.خ

أصول	الميزانية	خصوم
	أصول متداولة	
	٦٥٠٠٠٠ بضاعة آخر المدة	

٢- الإفتراض الثاني : سعر السوق للبضاعة ٦٢٠٠٠٠ ل.س .

بما أن سعر السوق أقل من سعر التكلفة نشكل مخصص بالفرق :

٦٥٠٠٠٠ ــ ٦٢٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠ ل.س

نلاحظ أن مخصص الجديد مساوي للمخصص القديم المدور من السنة الماضية في هذه الحالة لا حاجة لأية تسوية فقط ندوره للسنة القادمة حيث يظهر مطروحاً من البضاعة :

أصول	الميزانية	خصوم
	أصول متداولة	
	٦٥٠٠٠٠ بضاعة آخر المدة	
	٣٠٠٠٠ - م.هـ.أ.بضاعة	
	٦٢٠٠٠٠ القيمة السوقية	

٣- الإفتراض الثالث : سعر السوق للبضاعة يقل عن سعر التكلفة بـ ١٠% :

سعرالتكلفة	سعرالسوق
١٠٠	٩٠
٦٥٠٠٠٠	س

س = (٦٥٠٠٠٠ × ٩٠) ÷ ١٠٠　　= ٥٨٥٠٠٠ ل.س سعر السوق

نشكل بالفرق بين السعرين مخصص هبوط أسعار بضاعة

٦٥٠٠٠٠(بسعر التكلفة) ــ ٥٨٥٠٠٠ (بسعر السوق) = ٦٥٠٠٠ ل.س مخصص هبوط أسعار بضاعة جديد .

وبما أنه لدينا رصيد سابق مدور قدره ٣٠٠٠٠ ل.س والجديد ٦٥٠٠٠ ل.س لذلك نحتاج مبلغ ٣٥٠٠٠ ل.س وهو الفرق بين المخصصين نقتطعه من حساب الأرباح والخسائر بالقيد :

٣٥٠٠٠ من حـ / أ.خ　　٣٥٠٠٠ إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار بضاعة

أصول	الميزانية	خصوم
أصول متداولة		
٦٥٠٠٠٠ بضاعة آخر المدة		
٦٥٠٠٠ - م.هـ.أ.بضاعة		
٥٨٥٠٠٠ القيمة السوقية		

طرائق صرف المخزون السلعي آخر المدة

تختلف التكلفة الفعلية لبضاعة آخر المدة الباقية في المخازن بإختلاف الطريقة المتبعة في تسعير المنصرف من المخزون أي حسب طريقة صرف البضاعة للبيع أو خطوط الإنتاج عند إخراجها من المخازن .

هناك عدة طرائق رئيسة مستخدمة في صرف المخزون وتسعيره وإستخدام كل طريقة يؤدي إلى نتائج مختلفة لقيمة بضاعة آخر المدة ولتكلفة البضاعة المصروفة (البضاعة المباعة)وهذه الطرائق هي :

١- طريقة الوارد أولاً صادر أولاً :First – in-first – out Method (FIFO):

وفق هذه الطريقة يتم صرف الوحدات التي دخلت المخازن أولاً للبيع أوالإنتاج وبالتالي تسعر (تقيم) بضاعة آخر المدة المتبقية في المخازن بأحدث الأسعار (آخر عمليات شراء) وبالتالي يكون سعر البضاعة أقرب إلى واقع السوق أي أحدث أسعار .

إضافة إلى تجنب التلف الذي قد يصيب بعض أنواع البضائع، كما تؤدي هذه الطريقة لحساب تكلفة البضاعة أكثر دقة وبالتالي تحديد إجمالي وصافي الدخل بشكل أقرب للواقع .

٢- طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً :Last – in-first – out Method (LIFO):

عكس طريقة طريقة الوارد أولاً صادر أولاً حيث يقتضي إتباع هذه الطريقة أن ما يرد أخيراً للمخازن يتم صرفه أولاً للبيع أو الإنتاج وبالتالي تقييم بضاعة آخر المدة بأقدم الأسعار (أسعار أول عمليات شراء)

٣- طريقة المتوسط المرجح :

يتم تحديد تكلفة البضاعة بواسطة متوسط السعر للبضاعة المتاحة للبيع وبالتالي تسعر المخرجات والبضاعة الباقية بهذا السعر ويحسب متوسط تكلفة الوحدة :

المتوسط المرجح لتكلفة الوحدة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع (كمية X سعر الشراء)
كمية (عدد وحدات)البضاعة المتاحة للبيع

حيث أن تكلفة البضاعة المتاحة للبيع = تكلفة المخزون أول المدة + تكلفة المشتريات خلال الفترة

كمية البضاعة المتاحة للبيع = كمية المخزون أول المدة + كمية المشتريات خلال الفترة

ملاحظة :

في حال إتبعت الشركة الجرد الدوري يتم حساب المتوسط المرجح لتكلفة الوحدة في نهاية السنة المالية .

أما في حال إتبعت الشركة نظام الجرد المستمر فيتم حساب المتوسط المرجح لتكلفة الوحدة بعد كل عملية شراء وإدخال للبضاعة .

مسألة : إليك حركة البضاعة لدى إحدى الشركات التجارية خلال عام ٢٠١٦ :

١/١ رصيد أول المدة	٦٠٠ وحدة	سعر الوحدة ٤٠٠ ل.س
٢/١ مشتريات	٤٠٠ وحدة	سعر الوحدة ٤٥٠ ل.س
٤/٥ مبيعات	٣٠٠ وحدة	----------
١٠/١ مشتريات	١٠٠٠ وحدة	سعر الوحدة ٦٠٠ ل.س
١٢/١ مبيعات	٩٠٠ وحدة	----------

المطلوب : تحديد تكلفة البضاعة الباقية في نهاية السنة وتكلفة البضاعة المباعة وحساب مجمل الربح وصافي الربح بإتباع نظام الجرد الدوري بإستخدام كل من الطرق التالية :

١ – طريقة الوارد أولاً صادر أولاً .　　٢- طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً .

٣- طريقة المتوسط المرجح .

وذلك بإفتراض أن سعر البيع للوحدة الواحدة على مدار الفترة ١٠٠٠ ل.س وأن المصاريف الإدارية والمالية بلغت ٥٠٠٠٠ ل.س .

الحل :

حساب كمية البضاعة الباقية آخر المدة بالمعادلة التالية :

بضاعة آخر المدة (بالوحدات)=وحدات بضاعة أول المدة +الوحدات المشتراة – الوحدات المباعة.

= ٦٠٠ + ٤٠٠ +١٠٠٠ – (٣٠٠+٩٠٠) = ٨٠٠ وحدة آخر المدة

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع = تكلفة بضاعة أول المدة + تكلفة المشتريات

= (٦٠٠ وحدة ×٤٠٠ل.س)+(٤٠٠ وحدة×٤٥٠ ل.س)+(١٠٠٠وحدة×٦٠٠ل.س)

=١٠٢٠٠٠٠ ل.س

أولاً – طريقة الوارد أولاً صادر أولاً :

تكلفة بضاعة آخر المدة =٨٠٠ وحدة ×٦٠٠ل.س (أحدث الأسعار)=٤٨٠٠٠٠ ل.س

تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع – تكلفة بضاعة آخر المدة

= ١٠٢٠٠٠٠ – ٤٨٠٠٠٠ = ٥٤٠٠٠٠ ل.س

مجمل الربح = المبيعات (١٢٠٠ وحدة ×١٠٠٠ل.س)- تكلفة بضاعة مباعة (٥٤٠٠٠٠)

=٦٦٠٠٠٠ ل.س

صافي الربح = مجمل الربح (٦٦٠٠٠٠)-مصاريف إدارية ومالية (٥٠٠٠٠)=٦١٠٠٠٠ل.س

ثانياً- طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً :

تكلفة بضاعة آخر المدة =(٦٠٠وحدة ×٤٠٠ل.س)+(٢٠٠وحدة×٤٥٠ل.س)=٣٣٠٠٠٠

تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع – تكلفة بضاعة آخر المدة

= ١٠٢٠٠٠٠ – ٣٣٠٠٠٠ = ٦٩٠٠٠٠ ل.س

مجمل الربح = المبيعات (١٢٠٠ وحدة ×١٠٠٠ل.س)- تكلفة بضاعة مباعة (٣٣٠٠٠٠)

=٨٧٠٠٠٠ ل.س

صافي الربح = مجمل الربح (٨٧٠٠٠٠)-مصاريف إدارية ومالية (٥٠٠٠٠)=٨٢٠٠٠٠ل.س

ثالثاً- طريقة المتوسط المرجح :

متوسط مرجح لتكلفة الوحدة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع / كمية البضاعة المتاحة للبيع = ١٠٢٠٠٠٠ / ٢٠٠٠ وحدة = ٥١٠ ل.س

تكلفة بضاعة آخر المدة = ٨٠٠ وحدة × ٥١٠ ل.س= ٤٠٨٠٠٠ ل.س

تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع – تكلفة بضاعة آخر المدة

= ١٠٢٠٠٠٠ –٤٠٨٠٠٠ = ٦١٢٠٠٠ ل.س

مجمل الربح = المبيعات (١٢٠٠ وحدة ×١٠٠٠ل.س)- تكلفة بضاعة مباعة (٦١٢٠٠٠)

=٥٨٨٠٠٠ ل.س

صافي الربح = مجمل الربح (٥٨٨٠٠٠)-مصاريف إدارية ومالية (٥٠٠٠٠)=٥٣٨٠٠٠ل.س

المحاضرة العاشرة

قياس عناصر المركز المالي

جرد الأصول الثابتة

تعرف الأصول الثابتة بأنها الأصول التي تقتنيها الشركة بغية إستخدامها في نشاطها التجاري أو الإنتاجي وذلك لعدة سنوات من أجل الحصول على منافع إقتصادية .

أنواع الأصول الثابتة :

١- **أصول ثابتة مادية :** ذات طبيعة ملموسة (آلات – سيارات – أثاث – أراضي - -).

٢- **أصول ثابتة معنوية :** ذات طبيعة غير ملموسة (شهرة محل – حق الإمتياز – براءة الإختراع – علامة تجارية - -)

جرد الأصول الثابتة : الغاية من جرد الأصول الثابتة التأكد من وجودها ومن ملكية الشركة لها ومن صحة تقويمها وعرضها في نهاية السنة المالية .

تكلفة الأصل الثابت : تحدد وفق فرض التكلفة التاريخية أي إثباته بقيمته بتاريخ إقتناؤه .

التكلفة التاريخية للأصل = ثمن الشراء + جميع المصاريف التي تصرف عليه حتى يصبح جاهزاً للإستخدام .

الإهتلاك : هو التناقص التدريجي في قيمة الأصل الثابت نتيجة إستخدامه في النشاط أو بسبب التقادم التكنولوجي ،وهو يعني توزيع تكلفة الأصل الثابت على سنوات عمره الإنتاجي بطريقة علمية منتظمة بحيث تحمل كل فترة محاسبية بنصيبها من تكلفة الأصل وبشكل عادل .

وتقوم الشركة بإحتساب الإهتلاك للأسباب التالية :

١- تكوين مجمع إهتلاك لكل أصل ثابت يتيح للشركة إمكانية إستبدال الأصل في نهاية عمره الإنتاجي .

٢- إظهار المركز المالي للشركة بشكل حقيقي من خلال إظهار الأًصل الثابت بصافي قيمته وذلك بعد أن نستبعد مجمع الإهتلاك من التكلفة التاريخية للأصل .

٣- تحميل وحدة المنتج أو الخدمة التي تقدمها الشركة بنصيبها من الإهتلاك .

قسط الإهتلاك : هو نصيب السنة من إهتلاك الأصل الثابت نتيجة إستخدامه في النشاط الذي تزاوله الشركة ويعتبر قسط الإهتلاك مصروف .

ولحساب قسط إهتلاك الأصل الثابت لابد من توفر العناصر التالية :

١- تكلفة الأصل الثابت .

٢- العمر الإنتاجي للأصل أي عدد السنوات المقرر إستخدامه فيها .

٣- قيمة الأصل كخردة أو نفاية وهي القيمة التي يمكن بيعه بها عند إنتهاء عمره الإنتاجي .

٤- تحديد الطريقة التي يمكن إتباعها لإحتساب قسط الإهتلاك .

-طرق إحتساب قسط الإهتلاك :

أولاً – طريقة القسط الثابت :

توزيع تكلفة الأصل الثابت بشكل متساو وعلى سنوات عمره الإنتاجي وذلك بعد إستبعاد قيمته كنفاية :

$$\text{قسط الإهتلاك السنوي} = \frac{\text{تكلفة الأصل – قيمته كنفاية}}{\text{العمر الإنتاجي للأصل}}$$

أو = (تكلفة الأصل – قيمته كنفاية) × معدل أو نسبة الإهتلاك

وتتم المعالجة المحاسبية لإهتلاك الأصول الثابتة وفق الخطوتين التاليتين :

الخطوة الأولى : إثبات القسط السنوي للإهتلاك في حساب مجمع الإهتلاك :

من حـ/قسط إهتلاك الأصل إلى حـ/مجمع إهتلاك الأصل

الخطوة الثانية : إقفال قسط الإهتلاك السنوي في حساب الأرباح والخسائر على إعتبار أنه مصروف يخص السنة التي حدث فيها :

من حـ/ أ.خ　　إلى حـ/قسط إهتلاك الأصل

ويتم إظهار مجمع الإهتلاك (برصيد دائن) في الميزانية مطروحاً من التكلفة التاريخية للأصل الثابت الخاص به ورصيد هذا المجمع يزداد سنوياً بمقدار قيمة القسط السنوي للإهتلاك .

مسألة : كان رصيد السيارة في ميزان المراجعة ١١٠٠٠٠٠ ل.س وقدر عمرها الإنتاجي بعشر سنوات وقدرت قيمتها كنفاية في آخر عمرها الإنتاجي بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ل.س وحسب نظام الشركة تهتلك السيارات بطريقة القسط الثابت .

المطلوب : إحتساب قيمة قسط الإهتلاك السنوي وإجراء القيود المحاسبية اللازمة أصولاً .

الحل :

قسط الإهتلاك السنوي = تكلفة الأصل – قيمته كنفاية

العمر الإنتاجي للأصل

قسط الإهتلاك السنوي = ١١٠٠٠٠٠ــ ١٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ ل.س

١٠ سنوات

١٠٠٠٠٠ من حـ/ قسط إهتلاك سيارات　　١٠٠٠٠٠ إلى حـ/ مجمع إهتلاك سيارات

١٠٠٠٠٠ من حـ/ أ.خ　　١٠٠٠٠٠ إلى حـ/ قسط إهتلاك سيارات

أصول	الميزانية	خصوم
	أصول ثابتة	
	١١٠٠٠٠٠ سيارات	
	١٠٠٠٠٠ - م.إهتلاك سيارات	
	١٠٠٠٠٠٠	

ثانياً- طريقة القسط المتناقص :

توزع قيمة الأصل القابل للإهتلاك بشكل غير متساو على سنوات عمره الإنتاجي بحيث يتناقص نصيب السنوات المتتالية من قسط الإهتلاك بإستمرار سنة بعد أخرى وذلك لأن الطاقة الإنتاجية للأصل تتناقص سنة بعد أخرى ويتوافق ذلك مع قسط الإهتلاك السنوي فيتناقص سنة بعد أخرى .

ويتم حساب معدل قسط الإهتلاك بطريقة مجموع أرقام سنوات العمر الإنتاجي للأصل حيث ترقم سنوات العمر الإنتاجي للأصل الثابت بشكل متسلسل حيث نعطي السنة الأولى الرقم (١) والسنة الثانية رقم (٢) وهكذا حتى السنة (ن) الأخيرة نعطيها الرقم (ن).

ثم نجمع فيتكون لدينا أرقام السنوات .

مسألة : كان رصيد الآلة في ميزان المراجعة ٥٠٠٠٠٠ل.س وقدر عمرها الإنتاجي بثلاث سنوات وقدرت قيمتها كنفاية في آخر عمرها الإنتاجي بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ل.س وحسب نظام الشركة تهتلك الآلات بطريقة القسط المتناقص .

المطلوب : إحتساب قيمة قسط الإهتلاك السنوي وإجراء القيود المحاسبية اللازمة أصولاً .

الحل :

(تكلفة الآلة)٥٠٠٠٠٠ ــ ١٠٠٠٠٠(قيمة الآلة كنفاية) = ٤٠٠٠٠٠ ل.س

السنة	القيمة القابلة للإهتلاك	معدل الإهتلاك	قسط الإهتلاك السنوي (أ.خ)	مجمع الإهتلاك (ميزانية)
١	٤٠٠٠٠٠٠	٦÷٣	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
٢	٤٠٠٠٠٠٠	٦÷٢	١٣٣٣٣٣	٣٣٣٣٣٣
٣	٤٠٠٠٠٠٠	٦÷١	٦٦٦٦٧	٤٠٠٠٠٠

ملاحظة : في حال كان مجموع أرقام سنوات العمر الإنتاجي كبيراً يمكن إستخدام المعادلة التالية :
مجموع أرقام سنوات العمر الإنتاجي = ن × (ن+١÷٢)

ثالثاً- طريقة القسط المتزايد :

تحدد معدلات أقساط الإهتلاك بنسب تصاعدية أي ترتفع سنة بعد سنة وكل سنة لها قسط مثلاً السنة الأولى معدل قسط الإهتلاك ٥% - وللسنة الثانية ١٠% وهكذا .

رابعاً- طريقة معدل الإستخدام (مستوى النشاط):

حيث يتم إحتساب معدل الإهتلاك للأصول بعدد الوحدات التي تنتجها أو بعدد ساعات التشغيل .

بمعنى آخر يقاس العمر الإنتاجي إما بعدد الوحدات المنتجة من إستخدام الأصل أو بعدد ساعات التشغيل للأصل الثابت .

معدل إهتلاك (تحميل الوحدة) = القيمة القابلة للإهتلاك (تكلفة الأصل – قيمة الأصل كنفاية)
إجمالي الوحدات المتوقع إنتاجها خلال العمر الإنتاجي للأصل

قسط الإهتلاك السنوي = عدد الوحدات المنتجة خلال السنة × معدل إهتلاك (تحميل الوحدة)

معدل إهتلاك (لساعة تشغيل) = القيمة القابلة للإهتلاك (تكلفة الأصل – قيمة الأصل كنفاية)
إجمالي ساعات التشغيل المقدرة للأصل خلال العمر الإنتاجي له

قسط الإهتلاك السنوي = عدد ساعات التشغيل خلال السنة × معدل إهتلاك (لساعة تشغيل)

خامساً – طريقة إعادة التقدير :

يتم تقدير قيمة الأصل في نهاية الدورة المالية ويقارن مع قيمته في بداية الدورة المالية نفسها والفرق بين القيمتين يعتبر قسط إهتلاك هذه الدورة .

تصلح هذه الطريقة للمعالجة المحاسبية للإهتلاك العدد والأدوات التي تتعرض للتلف والضياع أثناء العمل وفي شركات المقاولات حيث تخصص آلات لمشروع معين وتنقل إلى مشروع آخر (شركات النفط).

ملاحظة : الأراضي كأصل ثابت لا تهتلك بشكل عام وإذا وردت مع المباني في رصيد واحد بميزان المراجعة نقوم بإستبعاد قيمة الأراضي ونحسب الإهتلاك فقط للمباني .

إلا أنه في الشركات ذات الصناعات الإستخراجية (المناجم – شركات النفط) فالأراضي كأصل قابل للإهتلاك لأنه معرض إلى التدني (التناقص) التدريجي في قيمته مع الإستخدام (إستخراج المنتجات منه).

المحاضرة الحادية عشرة

قياس عناصر المركز المالي

الخصوم وحق الملكية

تعرف الخصوم بأنها التزامات بذمة الشركة تجاه الآخرين في لحظة زمنية معينة هي تاريخ إعداد الميزانية

وتنقسم الخصوم من حيث علاقتها بالشركة إلى نوعين :

1- التزامات (خصوم) طويلة الأجل وتتمثل بالإلتزامات التي يتجاوز أجلها السنة المالية ومثال ذلك القروض الطويلة الأجل والسندات الطويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل .

2- التزامات قصيرة الأجل : وتتمثل في الديون الناتجة عن ممارسة الأعمال العادية للشركة مثال ذلك الدائنون وأوراق الدفع والقروض قصيرة الأجل وكذلك الإيرادات المقبوضة مقدماً والمصروفات المستحقة وغير مدفوعة .

أولاً- المعالجة المحاسبية للالتزامات قصيرة الأجل :

تعد الالتزامات قصيرة الأجل من مصادر التمويل الهامة في المشروعات وينتج جزء كبير من تلك الالتزامات عن عمليات الشركة مثال ذلك أوراق الدفع إلا أن هناك جزء منها ناتجاً عن قرارات إدارة الشركة مثل الحصول على قروض أو الشراء بالأجل لمقابلة النشاط المتزايد للشركة .

وجرى العرف المحاسبي على أن الالتزام يعتبر قصير الأجل إذا كان يستحق خلال سنة .

كما جرى العرف المحاسبي على تسجيل الالتزامات في السجلات والقوائم المحاسبية بقيمتها الأسمية وذلك لأن الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الأسمية لايكون كبير بسبب قصر المدة التي تستحق فيها تلك الالتزمات وهذا الإجراء يعد مقبولاً وفقاً لمقتضيات البساطة والملائمة وذلك على حساب الدقة وبمعنى آخر إتباعاً لمبدأ الأهمية النسبية.

1- جرد الدائنون :

يقصد بجرد الدائنون هو التحقق من صحة المبالغ المستحقة على الشركة لدائنيها .ويتم ذلك بمطابقة أرصدة الدائنون بدفاتر الشركة مع ما ورد بدفاترهم طبقاً لكشوف الحساب التي أرسلها الدائنون ،أو طبقاً للكشوف التي ترسلها إليهم الشركة للمصادقة عليها .

2- جرد أوراق الدفع قصيرة الأجل :

تعرف أوراق الدفع بأنها وثائق قابلة للتداول بالطرق التجارية وتمثل إلتزاماً كتابياً لدفع مبلغ محدد في تاريخ معين ولأمر شخص معين وتضم أوراق الدفع كلاً من :

- الكمبيالات التي تقبلها الشركة لأمر الدائنين .
- إسناد لأمر التي تحررها الشركة لأمر الدائنين .

3- جرد القروض قصيرة الأجل :

عند حاجة الشركة إلى أموال لزيادة أنشطتها أو سداد إلتزاماتها قد تلجأ إلى القروض وعادة ما تحصل عليها بضمان بعض أو كل ما تملكها من أصول ثابتة .

وتكون هذه القروض في مقابل الفوائد المتفق عليها والتي تدفع في المواعيد المحددة لها بالعقد .

وفي نهاية الدورة المالية يجب على الشركة أن تراجع مقدار الفوائد المستحقة عليها نتيجة هذه القروض ومقدار ما دفعته منها وما بقي مستحقاً عليها .

فإذا تبين أنها لم تدفع قيمة الفوائد المستحقة عليها أو أنها لم تدفع جزءاً من هذه الفوائد فيجب إثباتها بالدفاتر طبقاً للقواعد التي ذكرناها عند معالجة جرد الإيرادات والمصروفات .

ثانياً- المعالجة المحاسبية للالتزامات طويلة الأجل :

يعد الالتزام طويل الأجل إذا تجاوز أجلها السنة المالية كالقروض الطويلة الأجل والسندات الطويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل .

وتتم إجراءات جرد الالتزامات طويلة الأجل بطريقة مشابهة لجرد الالتزامات قصيرة الأجل .

مسائل عامة غير محلولة

المسألة الأولى :

كانت لديك صورة من حساب الأرباح والخسائر والميزانية مأخوذة من دفاتر إحدى الشركات التي تظهر أثر بعض الحسابات فيها وذلك في 2016/12/31:

منه حـ/ أ.خ عن المدة المنتهية في 2016/12/31 له

300000	*إلى حـ / مصروفات* الدعاية والإعلان	1200000	من حـ / إيرادات العقارات
150000	إلى حـ / إيجار المخازن	750000	من حـ / إيرادات أوراق مالية
120000	إلى حـ / التأمين ضد الحريق	100000	من حـ / الفوائد الدائنة
150000	إلى حـ / رواتب وأجور	100000	من حـ / العمولة الدائنة

الأصول الميزانية العمومية كما هي في 2016/12/31 الخصوم

أرصدة مدينة أخرى		**أرصدة دائنة أخرى**	
50000مصروفات الدعاية والإعلان المدفوعة مقدماً		200000	إيرادات عقارات مقبوضة مقدماً
150000	إيرادات أوراق مالية مستحقة	25000	إيجار المخازن المستحق وغير مدفوع
10000	التأمين ضد الحريق مدفوع مقدماً	40000	العمولة الدائنة المقبوضة مقدماً
20000	الفوائد الدائنة المستحقة	25000	رواتب وأجور مستحقة وغير مدفوعة

المطلوب : إثبات قيود التسويات الجردية وقيود الإقفال في الحسابات المختصة واستخراج أرصدة ميزان المراجعة الخاصة بالحسابات السابقة .

المسألة الثانية:

كان رصيد الصندوق في آخر السنة المالية في دفتر الأستاذ 5000000 ل.س بينما كان مجموع قائمة جرد الصندوق في التاريخ نفسه4000000 ل.س.

المطلوب: إجراء قيد التسويات الجردية اللازمة وفق الفرضين التاليين:

1- عدم معرفة سبب النقص في المستقبل (علماً أن أمين الصندوق موظف في الشركة).

2- إمكانية معرفة سبب النقص في المستقبل حيث تبين أن الشركة أصدرت شيكاً لأحد الموردين سداداً لمستحقاته لم تسجل العملية في الدفاتر سهواً.

المسألة الثالثة:

كان رصيد الصندوق في آخر السنة المالية في دفتر الأستاذ 2000000 ل.س بينما كان مجموع قائمة جرد الصندوق في نفس التاريخ 2500000 ل.س.

المطلوب: إجراء قيود التسويات الجردية اللازمة وفق الفرضين التاليين:

1-عدم إمكانية معرفة سبب الزيادة في المستقبل.

2-إمكانية معرفة سبب الزيادة في المستقبل، وقد تبين بعد مرور مدة الجرد أي في السنة التالية أن سبب الزيادة كان سداد أحد المدينين للمترتب عليه للشركة ونسي المحاسب سهواً إثبات العملية.

المسألة الرابعة:

في 2016/12/31 بلغ رصيد الدفتري لحساب المصرف لدى إحدى الشركات 3000000 ل.س (مدين) بينما ورد في الكشف المرسل من المصرف بتاريخه رصيداً قدره 4500000 ل.س (دائن) وعند التحري عن أسباب الفرق تبين ما يلي:

1- اشترت الشركة بضاعة بقيمة 50000 ل.س ودفعت المبلغ بشيك وورد إشعاراً بصرف الشيك، إلا أن العملية سجلت في دفاتر الشركة بالخطأ بمبلغ 500000 ل.س.

2- ورد في الكشف العمليات التالية ولم تستلم الشركة إشعاراً بها:

أ- المبالغ المضافة على الحساب:

200000 ل.س نقدية من الوكيل علي – 500000 ل.س إيرادات أوراق مالية

300000 ل.س كمبيالة محصلة لحساب الشركة (مرسلة للتحصيل).

ب- المبالغ المخصومة من الحساب:

10000ل.س عمولة تحصيل – 15000 ل.س قيمة فاتورة هاتف – 25000 ل.س قسط تأمين .

3- استلمت الشركة شيكاً من أحد الزبائن بمبلغ 100000 ل.س وأرسلته (الشيك) للمصرف لإيداعه في حسابها وسجلت العملية في دفاترها إلا أن المبلغ لم يرد في الكشف الوارد من المصرف .

4- حررت الشركة الشيكات التالية للموردين ولم يتقدموا لصرفها حتى تاريخه:

50000 ل.س لأمر المورد حيدر – 150000 ل.س لأمر المورد جورج.

والمطلوب:

1- إجراء التسويات المحاسبية اللازمة التي لم يسبق إثباتها في يومية الشركة.

2- تصوير حساب المصرف وإعداد مذكرة التسوية للمصرف.

المسألة الخامسة :

استخرجت الأرصدة التالية من دفاتر إحدى الشركات في نهاية السنة المالية :

1500000مدينين – 100000 ديون معدومة وعند الجرد تم اعدم دين قدره 50000 ل.س وتقرر تشكيل م.د.م.فيها للعام القادم بواقع 20% من المدينين

المطلوب : إثبات قيود التسويات الجردية اللازمة وقيود الإقفال لما سبق وبيان أثر ذلك في حساب الأرباح والخسائر والميزانية وذلك وفقاً للافتراضات التالية:

1- لا يوجد رصيد سابق لـ م.د.م.فيها .

2- إذا كان رصيد م.د.م. فيها 150000 ل.س .

3- إذا كان رصيد م.د.م.فيها 200000 ل.س .

4- إذا كان رصيد م.د.م. فيها 100000 ل.س .

المسألة السادسة :

ظهرت الأرصدة التالية في ميزان المراجعة لإحدى الشركات وذلك بتاريخ 2016/12/31 :

4000000 ل.س أوراق القبض – 50000 ل.س مصاريف آجيو (حسم) .فإذا علمت أن أوراق القبض تستحق في 2017/7/1 وأن معدل الفائدة (الخصم)10%ومصاريف التحصيل 10000 ل.س

المطلوب : إثبات قيود التسوية الجردية اللازمة لمعالجة الآجيو وحساب مخصص الآجيو وبيان أثر ذلك على الميزانية وفقاً للإفتراضات التالية :

1-لا يوجد رصيد سابق لـ مخصص آجيو . 2- مخصص آجيو 40000 ل.س .

3-مخصص آجيو 70000 ل.س . 4- إذا كان مخصص آجيو 50000 ل.س .

المسألة السابعة:

أظهر ميزان المراجعة رصيد الأوراق المالية 1000000 ل.س.

وعند الجرد تبين أن سعر السوق850000 ل.س.

المطلوب: إثبات قيود التسوية الجردية اللازمة لمعالجة حساب مخصص هبوط أسعار أوراق مالية وبيان أثر ذلك على الميزانية وفقاً للافتراضات التالية:

1-لا يوجد رصيد سابق لـ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية. 2- م.هـ.أ.أ. مالية 100000 ل.س.

3- م.هـ.أ.أ. مالية 150000 ل.س. 4- م.هـ.أ.أ. مالية 200000 ل.س.

5- تم بيع الأوراق المالية بمبلغ 800000 ل. س نقداً وكان م.هـ.أ.أ. مالية هو 100000 ل.س.

6- تم بيع الأوراق المالية بمبلغ 1200000 ل. س نقداً وكان م.هـ.أ.أ. مالية هو 150000 ل.س.

المسألة الثامنة :

في 2016/12/31 أظهرت عملية الجرد لدى إحدى الشركات التجارية أن تكلفة البضاعة الموجودة في المخازن 1500000 ل.س وكان رصيد حساب مخصص هبوط أسعار البضاعة 50000 ل.س.

المطلوب : إثبات قيود التسوية الجردية للبضاعة و مخصص هبوط أسعار البضاعة في 2016/12/31 وذلك وفقاً للافتراضات التالية :

1- سعر السوق للبضاعة 1600000 ل.س .

2- سعر السوق للبضاعة1450000 ل.س .

3- سعر السوق للبضاعة يقل عن التكلفة 10%.

المسألة التاسعة :

إليك الأرصدة التالية الخاصة بميزان مراجعة إحدى الشركات بتاريخ 2016/12/31:

الأرصدة المدينة	الأرصدة الدائنة	اسم الحساب	
275000	5000000	مسحوبات شخصية	رأس المال
2000000	400000	المباني	م.إ.مباني
500000	100000	أثاث	م.إ.أثاث
25000	225000	ديون معدومة	دائنون
500000	25000	مدينين	م.د.م.فيها
950000	500000	صندوق	إيرادات أسهم
1000000	1000000	المصرف	مبيعات
200000	100000	مشتريات	أوراق دفع
250000	700000	م.دعاية وإعلان (للمبيعات)	إيجار عقارات دائن
1000000	500000	آلات	م.إ.آلات
100000		بضاعة أول المدة	
150000		أوراق مالية	
100000		أوراق قبض	
1500000		رواتب وأجور	
5000	5000	مصاريف آجيو	مخصص آجيو
8555000	8555000		

وعند الجرد بتاريخ 2016/12/31 ظهرت البيانات التالية :

1- أن مصاريف الدعاية والإعلان (للمبيعات) تبلغ 25000 ل.س شهرياً .

2- أن الرواتب والأجور الشهرية 100000 ل.س .

3- يبلغ إيراد الإيجار الشهري للعقار 50000 ل.س .

4- إيرادات الأسهم السنوية 600000 ل.س .

5- إعدم دين عند الجرد مقداره 50000 ل.س ،وقررت الشركة تكوين م.د.م.فيها للعام القادم بنسبة 10% من رصيد المدينين .

6- وجد نقص لدى الصندوق مقداره 25000 تعهد أمين الصندوق بسداده .

7- لدى جرد حساب المصرف : ورد رصيد الشركة في دفاتر المصرف (كشف المصرف) بمبلغ 1015000 وتبين مايلي :

- حصل المصرف أوراق قبض مودعة للتحصيل لصالح الشركة بمبلغ 200000 سجلت لديه ولم تسجلها الشركة .
- حررت الشركة شيكاً لأحد الموردين (الدائنون) بمبلغ 200000 سجلت في دفاترها 20000 فقط .
- حررت الشركة شيكاً لأحد الموردين (الدائنون) بمبلغ 575000 لم يقدمه المورد للمصرف للصرفه.
- خصم المصرف عمولة تحصيل أوراق قبض لصالح الشركة مبلغ 5000 لم تسجلها الشركة بدفاترها

8- تهتلك الموجودات الثابتة كما يلي :

- تهتلك المباني بمعدل إهتلاك سنوي 5% .- الأثاث يهتلك على خمس سنوات .
- والآلات تهتلك بمعدل قسط إهتلاك سنوي 10%.

9- تستحق أوراق القبض بتاريخ 2016/4/1 ويتم حسم أوراق القبض بمعدل فائدة 10% .

10- قدرت الأوراق المالية التي تمتلكها الشركة بمبلغ 140000 ل.س بسعر السوق.

11- تبلغ قيمة بضاعة آخر المدة المتبقية في المخازن 200000 ل.س وبسعر السوق 210000 ل.س.

المطلوب:

1- إجراء القيود اليومية للتسويات الجردية اللازمة.

2 - تصوير حـ/المتاجرة، حـ/أ. خ والميزانية الختامية كما هي في 2016/12/31.

يطلب إليك إثبات قيود التسويات الجردية واستخراج أرصدة ميزان المراجعة الخاصة بالحسابات السابقة .

المسألة العاشرة :

كان رصيد الآلات في ميزان المراجعة 4000000 ل.س وقدر عمرها الإنتاجي بأربع سنوات وقدرت قيمتها كنفاية في آخر عمرها الإنتاجي بمبلغ 200000 ل.س.

المطلوب : إحتساب قيمة قسط الإهتلاك السنوي وإجراء القيود المحاسبية اللازمة أصولاً وذلك وفقاً للافتراضات التالية :

1- إذا كانت الشركة تهتلك السيارات بطريقة القسط الثابت.

2- إذا كانت الشركة تهتلك السيارات بطريقة القسط المتناقص .